

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم التجارية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبة (ة): كنزة العناق

تقييم مدى قابلية البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية

-دراسة عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة-

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ عبد الرحمان القري	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
د/ عيسى بدروني	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
أ/ عماد عجايبي	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017 م

الإهداء

إلى من كرمهما الله في كتابه العظيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" فَلَا تَقُلْ لَمْأَا أَفْعٌ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَمْأَا قَوْلًا كَرِيمًا "

إلى من حملتني وهنا على وهن وسهرت عليّ الليالي لأبلغ المعالي إليك أمهات الجنون

حفظك الله ورعاك

إلى الذي لا أنسى فضله عليّ لما قدمه لي، إلى من كان له الفضل في رعايتي وتعلمي،

إلى الذي كانت نصيحتته لي لا تفارق شفتيه، إليك أبي أطل الله في عمرك

إلى سندي ورفيق دربي زوجي.

إلى من هم تاج رأسي وإخوتي وأخواتي وبالخصوص الريحانة العطر أمل.

إلى كل أقاربي

إلى من حمله قلبي ولم تحمله ورقتي.

كنزة

فهرس

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ- هـ	مقدمة.
41-7	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والمنتجات المالية الإسلامية
15-8	المبحث الأول: مدخل عام للبنوك التجارية.
12-8	المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.
10-8	أولاً: تعريف ونشأة البنوك التجارية.
12-10	ثانياً: خصائص وأنواع البنوك التجارية.
15-12	المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها.
14-12	أولاً: وظائف البنوك التجارية.
15	ثانياً: أهداف البنوك التجارية.
18-16	المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية.
41-19	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المنتجات المالية الإسلامية.
33-19	المطلب الأول: رؤية المنتجات المالية الإسلامية.
19	أولاً: تعريف المنتجات المالية الإسلامية.
21-19	ثانياً: خصائص المنتجات المالية الإسلامية.
22-21	ثالثاً: التمييز بين المنتجات المالية ونظيرتها التقليدية.
32-22	رابعاً: أنواع المنتجات المالية الإسلامية.
37-33	المطلب الثاني: ضوابط ومناهج المنتجات المالية الإسلامية.
35-33	أولاً: ضوابط المنتج المالي أو الأداة المالية الإسلامية.
37-35	ثانياً: مناهج تطوير المنتجات المالية الإسلامية.
41-37	المطلب الثالث: إشكال وتحديات تطوير المنتجات المالية الإسلامية .
38-37	أولاً: إشكال المنتجات المالية الإسلامية مقارنة بالدور المنتظر منها.
40-38	ثانياً: تحديات تطوير المنتجات المالية الإسلامية.
41	خلاصة الفصل الأول.
	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة.
51-44	المبحث الأول: مجتمع الدراسة ودراسة الصدق والثبات.

44	المطلب الأول: الوكالات البنكية محل الدراسة.
45-44	المطلب الثاني: فرضيات الدراسة.
51-45	المطلب الثالث: الصدق والثبات.
60-52	المبحث الثاني: تحليل واختبار الفرضيات.
58-52	المطلب الأول: عرض وتحليل عبارات الاستبيان.
60-58	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.
65-63	الخاتمة
	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	صدق وثبات المحور الأول	45
02	صدق وثبات عبارات المحور الثاني	46
03	صدق وثبات المحور الثالث	46
04	صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة	48
05	قيمة معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة	48
06	توزيع عدد الاستثمارات حسب كل وكالة بكية	49
07	توزيع أفراد العينة حسب متغيرات المعلومات الشخصية	50
08	القيمة الإحصائية لاختبار مستوى المعنوية	51
09	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول	53
10	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني	55
11	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث	56
12	نتائج اختبار فرضية المحور الأول	59
13	نتائج اختبار فرضية المحور الثاني	59
14	نتائج اختبار فرضية المحور الثالث	60

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري	14
02	تحديات إبتكار المنتجات المالية الإسلامية	41

حققت

مقدمة:

أدى توسع أنشطة الصناعة المالية المصرفية إلى اتساع دائرة المخاطر وارتفاع تكاليفها، ودفع ذلك بالمؤسسات المالية خاصة منها البنوك التجارية التي تعتبر الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، والتي لا يمكن قيام أي نظام اقتصادي بدونها، باعتباره الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية في الدولة، مما أدى بالبنوك التجارية بالبحث عن أدوات ومنتجات مالية لإدارة تلك المخاطر، يتيح لها تحقيق دخول وعوائد تمكنها من البقاء والاستمرارية، فظهرت بذلك منتجات وأدوات مالية جديدة ومتنوعة وفرت للمتعاملين الماليين وغير الماليين مجالات استثمار مستحدثة وأساليب مبتكرة للتحوط من المخاطرة المتعددة، غير أن تلك المنتجات التي تم ابتكارها بالاعتماد على أسس وقواعد النظام الرأسمالي الذي تقوم جل معاملاته المالية على أساس الفائدة الربوية والمجازفات غير المضبوطة، جعل من هذه المنتجات أدوات تقود إلى المخاطر بدل أن تكون أداة إدارتها والتخفيف من حدتها، وإن التعامل بهذا النوع من المنتجات أدى بالاقتصاد العالمي إلى المخاطر بدل أن تكون أداة لإدارتها والتخفيف من حدتها، وإن التعامل بهذا النوع من المنتجات أدى بالاقتصاد العالمي إلى الوقوف في سلسلة من الأزمات المالية، كانت آخرها أزمة 2008 التي اعتبرت الأشد بعد تلك التي شهدتها في الثلاثينات من القرن الماضي، والتي تسببت في إفلاس العديد من المؤسسات المالية المصرفية، والإخلال باستقرار وتوازنات الاقتصاد الكلي.

وهذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من الأصوات التي تتادي بتطبيق النظام المالي الإسلامي الذي يقوم على الضوابط والقواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية، والذي يستبعد المعاملات القائمة على الفائدة الربوية والمجازفات في تنظيم أعمالها التمويلية لتحقيق التوازن بين دائرتي الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، ما يؤدي في الأخير إلى المحافظة على الاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي.

ونالت منتجات هذا النظام حصة كبيرة من رؤوس الأموال وذلك بعد اكتشاف عدم مقدرة المنتجات المالية التقليدية على الصمود أما الازمات.

يعتمد بقاء أي نظام مالي كان أو مصرفي على مدى قدرته في إيجاد الأدوات والمنتجات المالية التي تجعله قادرا على التجديد والتأقلم مع الحاجات والمتطلبات الجديدة التي تفرضها الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ولا شك أن فشل هذا الأخير في تحقيق ذلك يعي بالتأكيد على عدم قدرته على الاستمرارية والبقاء.



وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى قابلية البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية ؟

ومن أجل اظهار هذه الإشكالية بصورة أكثر جلاء تم تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يلقي نشاط البنوك التجارية وخدماتها على رضا زبائنها؟
- هل اعتماد البنوك التجارية المنتجات المالية الإسلامية يحسن الأنشطة التمويلية؟
- هل يوجد وعي كاف للبنوك التجارية للاستفادة من المنتجات المالية الإسلامية؟

الفرضيات:

من أجل الإجابة على التساؤلات سابقة الذكر تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

لدى البنوك التجارية قابلية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية.

ولاختبار صحة الفرضية الرئيسية فإن هذه الدراسة تقوم على اختبار الفروض التالية:

- نشاط البنوك التجارية في الجزائر وخدماتها تلقى رضا من زبائنها.
- المنتجات المالية الإسلامية هي الصيغ والأدوات المتوافقة مع الأحكام الشريعة الإسلامية، تحقق المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية والاعتماد عليها يحسن الأنشطة التمويلية.
- لدى البنوك التجارية الجزائرية الاستعداد التام للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال ما أثير في الآونة الأخيرة من نقاشات حول إمكانية البنوك التجارية تبني الصرفة الإسلامية من أجل البلوغ والوصول إلى الكفاءة والمصادقية، وخاصة بعد تبني الدول غير الإسلامية فكرة العمل وفق مبادئ النظام الإسلامي، خاصة بعدما تأكد لدى العديد من الجهات أن النظام المالي الإسلامي هو البديل الأمثل للنظام المالي التقليدي وبهذا نزع الفرصة مواتية لتسليط الضوء على البدائل الشرعية.

كما يتميز هذا البحث بمحاولة جمع أهم الدراسات السابقة وتحليلها حتى نحيط ونسلم بجوانب الموضوع، وبذلك نكون قد توصلنا إلى رؤية واضحة وجليّة حول المنتجات المالية الإسلامية.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الغايات ذلك من خلال التعرف على المنتجات المالية الإسلامية والضوابط التي تقوم عليها، ثم الإلمام بمختلف الخصائص والأنواع التي تحظى بها، وكذا التعرف على أهم أنواعها وبالتالي رفع الغموض عليها.

مبررات اختيار الموضوع:

- تم اختيار الموضوع بناء على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية يمكن تلخيصها كما يلي:
- حداثة الموضوع وقلة الدراسات، فحسب وجهة -نظر الطالبة- فإن الموضوع لم يقل القدر الكافي من البحث والدراسة، خاصة بعد ظهور الأزمة المالية العالمية 2008، وتأثر المؤسسات المالية بها.
- تمحور الميولات البحثية للطالبة حول المواضيع المتعلقة بالنظام المالي الإسلامي،

منهج الدراسة:

تم انتهاز المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائماً لعرض المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية، وكذا المنتجات المالية الإسلامية، وكذلك على دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من خلال الاعتماد على أداة الاستبيان الذي عولج إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS).

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- _ الحدود الموضوعية: ممثلة في أهم المفاهيم المعتمدة من خلال الدراسات المتمثلة في: البنوك التجارية، المنتجات المالية الإسلامية.
- _ الحدود المكانية: عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة "BDL-BEA-BADR".
- _ الحدود الزمنية: خلال الموسم الدراسي 2016/2017.

صعوبات الدراسة:

واجهت الطالبة العديد من الصعوبات أثناء عملية إنجاز هذه الدراسة نعرض من أهمها فيما يلي:

- تشعب المواضيع وشموليته على عدة مواضيع مترابطة، مما يصعب هضم جميع جوانبه.

- الاختلافات الفقهية والمذهبية حول النماذج والمنتجات المالية الإسلامية، التي تحتم الاختصار على النماذج والمنتجات محل الاتفاق بين الفقهاء.
- صعوبة الحصول على الدراسات حول المواضيع.
- صعوبة إيجاد مواضيع ذات الصلة، نظرا لحدثة الموضوع.

الدراسات السابقة:

فيما يخص موضوع تقييم مدى قابلية البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية، وبعد الاطلاع على الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تبين أن أغلب الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع بشكل منفصل دون الربط بجزيئية فبعضها تناول البنوك التجارية والبعض الآخر تناول الأدوات المالية الإسلامية.

- بحث لمحمد عمر جاسر: "نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة"، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع ... وتحديات المستقبل، صنعاء، في 20-21/03/2010، يناقش في هذا البحث الأسس التي قامت عليها المنتجات المالية الإسلامية وخصائصها التي تميزها عن المنتجات المالية التقليدية،

- بحث لمحمد كريم قروف: "الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، في: 23-24/04/2011، تناول فيه مختلف المفاهيم المرتبطة بالهندسة المالية والبديل الإسلامي له، مع التركيب على أنواع الصكوك الإسلامية وأهميته لحماية التصكيك الإسلامي.

- دراسة لكتاف شافية، "دور الأدوات الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، استعرضت هذه الدراسة أهمية ومكانية السوق المالية في الحياة الاقتصادية بشكل عام مع محاولة الوقوف على آثارها الانمائية في الاقتصاد الإسلامي والتعرف على مختلف الأدوات المالية الإسلامية التي يمكن إصدارها وتداولها في السوق المالية الإسلامية.

- دراسة لحياة نجار، "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، استعرضت هذه الدراسة تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، ووضع تصور عام عن الوضع المستقبلي لطرق إدارة المخاطرة.

وكذا عرض مبادئ بازل 2 ومؤشرات وطرق قياس كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية الرئيسية والتركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على أي نظام لمراقبة المخاطر يجب أن يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك وإدارتها.

خطة البحث:

بغرض الاحاطة بموضوع البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة، فإنه تم تقييم الموضوع إلى فصلين تشكل هيكله وتتناول الجانب النظري ودراسة حالة، حيث:

الفصل الأول: جاء بعنوان "الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والمنتجات المالية الإسلامية"، وذلك في محاولة لنا لإعطاء صورة واضحة وشاملة عن كل البنوك التجارية، والمنتجات المالية الإسلامية.

أما الفصل الثاني: فسيكون مخصصا لدراسة الحالة على عينة من البنوك التجارية لولاية المسيلة ومعالجة البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS)

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية

والمنتجات المالية الإسلامية

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية في أي اقتصاد العمود الفقري والركيزة الأولى لتحقيق توجهه ومصيره وتحقيق أهدافه، ومن ثم كان نجاحها ضرورة ملحة وتطورها شرطاً أولياً إذ أنها تساهم في تعبئة المدخرات وجعلها تحدث تصرف الأعوان الاقتصاديين بغية استغلالها بأكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى وضع قطاع التنمية على الطريق الملائم.

ومع عصف الأزمة المالية العالمية بالنظام المالي الاقتصادي، فتحت الكثير من البنوك التقليدية نوافذ للمعاملات الإسلامية، كون أن الاقتصاد الإسلامي قوي صلب تجاوز تلك الأزمنة بأقل الخسائر وذلك من أجل ضمان الاستقرار والاستمرارية.

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المبحثين التاليين :

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك التجارية.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المنتجات المالية الإسلامية.

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك التجارية.

احتلت البنوك التجارية منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وازدادت أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، حيث تعتبر الركيزة الأساسية للنظام المصرفي عالمياً ومحلياً، ويرجع ذلك إلى أهمية الخدمات المصرفية التي تمثل أحد الوسائل المهمة واللازمة لإتمام الأنشطة الاقتصادية كما أن لها تأثير على التنمية الاقتصادية في أي دولة.

لذلك سوف نركز في هذا الإطار على ماهية البنوك التجارية وذلك بعرض مفهومها، خصائصها، أهدافها، ووظائفها بالإضافة إلى مصادر أموالها واستخداماتها.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.

أولاً: تعريف ونشأة البنوك التجارية.

1- تعريف البنوك التجارية:

تعددت تعاريف البنوك التجارية وتشعبت نظراً لتطور نشأتها عبر الزمن من جهة وزيادة أهميتها بفعل التطورات والتحولات العميقة التي يشهدها المحيط الاقتصادي والدولي من جهة أخرى.

فهناك من عرف البنوك التجارية بأنها: "المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض)"¹.

في حين هناك من عرفها بأنها: "مؤسسة مالية وظيفتها الرئيسية تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدين، كما تقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليات الإقراض والاقتراض"².

¹ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص: 273.

² محمد اسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين، دار الأمل للنشر والتوزيع، أريد-الأردن، 2010، ص: 18.

في حين عرفها عبد الغفار حنفي وأبو عبد السلام أبو قحف على أنها "البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطط التنمية، وعد الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".¹

من التعاريف السابقة، نستنتج أن البنوك التجارية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان.

2-نشأة وتطور البنوك التجارية:

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمرابين والصباغ في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل مقابلات إصدارات وشهادات إيداع بملغ الوديعة، وقد لاحظ الصارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا ناعما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تكور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا². أنشئ أول بنك حكومي في البندقية عام 1587، وفي أمستردام عام 1609، وفي الأردن عام 1925.

¹ عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2013، ص: 25-26.

² العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير-تخصص: بنوك وتأمينات-، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص: 03.

وتطورت تجارة البنوك وأخذت سبيل التعقيد كي تساير التطور الذي أحدثته المبتكرات والمخترعات الحديثة في مختلف عمليات البنوك، وتعددت هذه الأخيرة وتنوعت فأصبحت بذلك تعكس مظاهر الحياة الاقتصادية للشعوب المتحضرة¹.

ومن خلال هذه النظرة الموجزة عن نشأة وتطور البنوك، لا بد من التعرف على أصل هذه الكلمة.

يعود أصل كلمة بنك إلى الكلمة الإيطالية -BANCO- "بانكو"، والتي تعني في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصارفون ثم أصبحت في بعد تعني المنضدة التي يقع فوقها تبادل العملات وفي الأخير أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود².

ثانيا: خصائص وأنواع البنوك التجارية.

1- خصائص البنوك التجارية:

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية فهي الهيكل المصرفي لأي بلد بعد البنك المركزي.
- تتعدد البنوك التجارية وتنوع بقدر اتساع السوق النقدي الاقتصادي وحجم المدخرات، على عكس البنك المركزي الذي يظل وحيد على رأس الجهاز المصرفي لكل بلد.
- تتفرد البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها، مما يخلق للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم.
- تتضمن البنوك الخارجية بخاصية خلق ودائع جديدة من خلال عمليات الإقراض والاقتراض، والاستثمار في الأوراق المختلفة، كما أنها تمنح أنواعا مختلفة من القروض سواء القصيرة المتوسطة أو الطويلة الأجل، وهو ما يتيح فرص متنوعة للمقترضين.

¹ أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك-دراسة حالة شركات الأشغال العامة والطرق-، مذكرة ماجستير-تخصص: بنوك وتأميمات-، جامعة منتوري، 2006-2007، ص:44-45.

² زياد سليم رمضان، البنوك التجارية، دار المسير للنشر والتوزيع، ط2، عمان-الأردن، 1996، ص:27.

- تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ربح ممكن بأقل تكلفة، إلا أنها تختص دون غيرها من المؤسسات المالية الأخرى باعتمادها على أموال الغير مقارنة برأس مالها الذي يعتبر مجرد ضمان حقوق المودعين فقط، ويترتب على ذلك تعرض البنوك التجارية إلى المخاطر في عملياتها¹.

2-أنواع البنوك التجارية:

2-1-بنوك الودائع(الائتمان): تعمل في الغالب مع زبائنهم من الحرفيين والتجار والمؤسسات حيث تتلقى الودائع، تمنح القروض، وفي معظم الأحيان يكون زبائنهم أساس التجار والحرفيين أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمنح في الغالب قروض قصيرة الأجل، وتعتمد أساساً على ودائع المودعين².

2-2-بنوك الأعمال: وهي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل وخارج) وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق اقتراضها والاشتراك في رأسمالها، أو الاستحواذ عليها، إنها تعمل في سوق رأس المال (في حين تتعامل البنوك الأخرى أساساً في سوق النقد).

إذ يعتبر أهم عملياتها من المؤسسات المتوسطة والكبيرة:

2-3-بنوك الاستثمار: أو ما يعرف ببنوك الائتمان المتوسط، والطويل الأجل وتكون في الغالب عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (عقار، مصنع...)، وقد تنشط على مستوى أسواق المال حيث تتكفل بالعمليات المالية كإصدار القرض، اكتتاب الأسهم، الدخول إلى البورصة.

لذلك فهي تحتاج لرأس مال كبير جداً، الذي تعتمد عليه في منح القروض مثل الودائع طويلة الأجل، وكذا الاقتراض من الغير محددة بتاريخ (السندات) والمنح الحكومية.

¹ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص:18:17.

² بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر -دراسة حالة البنوك الفرنسية-، مذكرة ماجستير -تخصص: مالية دولية-، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص:04.

2-4- البنوك المتخصصة: وهذه البنوك نجدها تنشط في تمويل قطاع معين أي تخصص في منح قروض معينة ومن هذه البنوك نجد:

2-4-1- بنوك متخصصة في منح قروض الاستهلاك.

2-4-2- بنوك متخصصة في منح القروض العقارية.

2-4-3- بنوك متخصصة في القروض الإيجارية للمؤسسات.

2-4-4- بنوك متخصصة في تمويل نشاط اقتصادي (بنوك فلاحية، ...) وقد نجد نفس البنك ينشط في عدة تخصصات.

2-5- بنوك التوفير والاحتياط: وهذه البنوك وظيفتها جمع الودائع من المدخرين والتي غالبا ما تكون لآجال محددة وتأخذ شكل دفتر الادخار، لتعيد هذه البنوك بدورها إقراض هذه الودائع لآجال مختلفة، وهذا كله طبعا مقابل معدلات محددة مسبقا¹.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها

أولا: وظائف البنوك التجارية.

يمكن حصر أهم وظائف البنوك التجارية بصفة عامة فيما يلي:

- قبول الودائع بأنواعها المختلفة: ودائع لأجل، ادخارية، ودائع تحت الطلب، ودائع بإخطار².
- خلق النقود والائتمان.
- خلق الأوراق التجارية.
- إصدار الأوراق في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال.
- بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها أو لحساب عملائها.
- منح القروض للهيئات والمنشآت والأفراد.

¹ بوسنة كريمة: مرجع سابق، ص54.

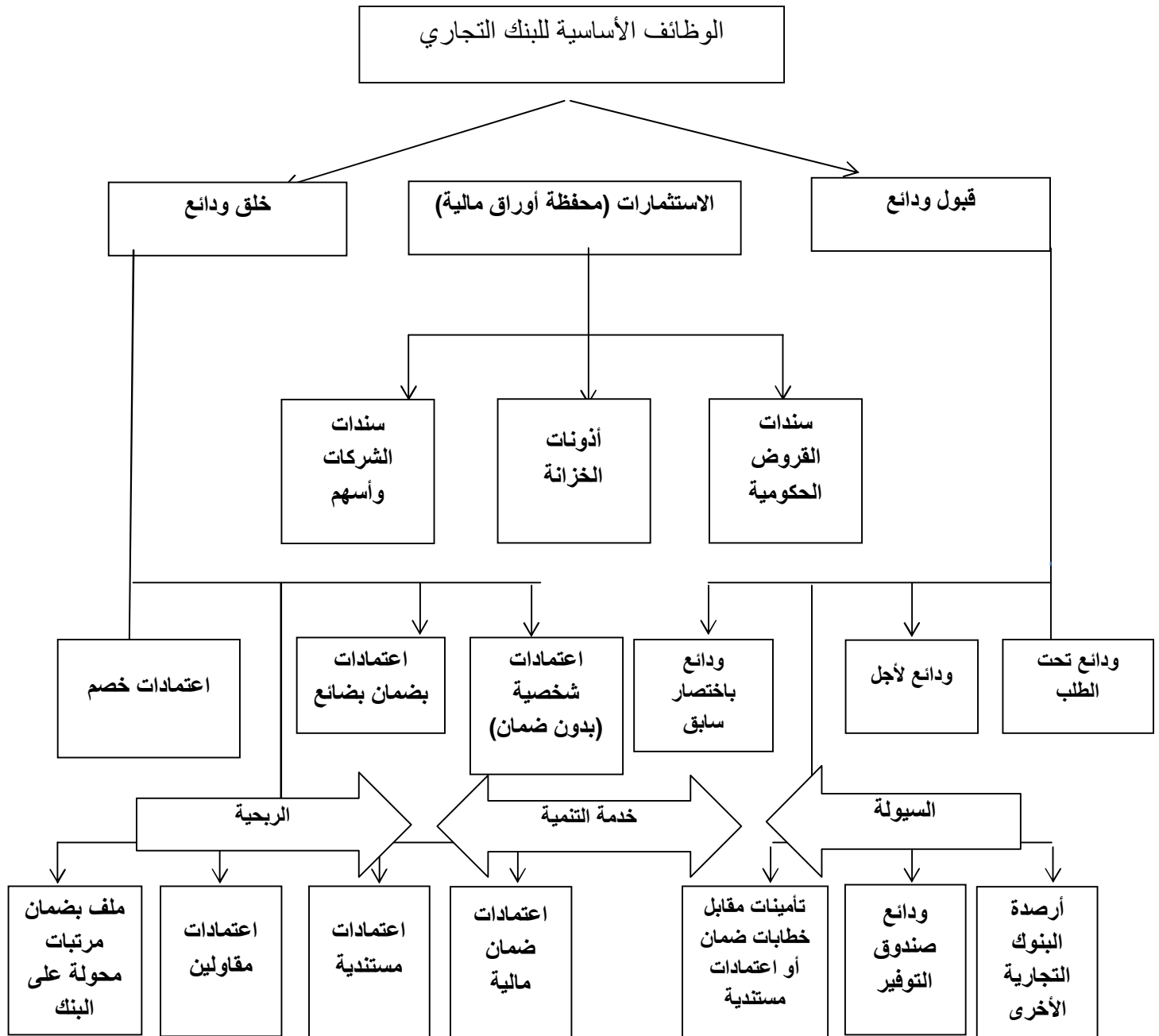
² عبد الهادي الفضلي، معاملات البنوك التجارية، مركز الفقاهاة للدراسات والبحوث الفقهية، ط1، السعودية، 2008، ص28.

الفصل الأول ————— الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية والمنتجات المالية الاسلامية

- القيام بخدمات نيابة عن العملاء مثل: إنجاز عمليات التحويلات النقدية بين العملاء وبين بعضهم البعض وإصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء والقيام بتحصيل تشكيلات وكمبيالات العملاء، وسداد نيابة عنهم.
 - تأجير الخزائن الحديدية والخزائن الليلية والمخازن للعملاء.
 - القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب عملائها الذين ليس لديهم من الوقت أو الحيرة ما يمكنهم من مباشرة عمليات الاستثمار بطريقة مضمونة وبدرجة كفاءة مرتفعة.
 - الاعتمادات المستندية: ومن الملاحظ أن هذه الوظائف في مجملها تهدف إلى خدمة التنمية الاقتصادية¹.
- ومنه نستعرض في الشكل التالي أوجه النشاط الأساسية للبنك التجاري بصورة توضيحية.

¹ زقير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي -دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري-، مذكرة ماجستير-تخصص نقود وتمويل-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009، ص:09.

الشكل رقم (01) : أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري



المصدر : محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادره المصارف، دار الوفاء لدنيا
الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص21.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية.

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي: الربحية، السيولة والأمان.

1- الربحية: يكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني أرباح تلك البنوك أكثر تأثيرا بالتغير في إيراداتها، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على زيادة الأرباح بنسبة معينة ترتب على ذلك الأرباح نسبة أكبر وعلى العكس من ذلك، فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر قد تتحول إلى لأرباح البنك إلى خسائر، وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاضها.

2- السيولة: تتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعد للوفاء بها في أي لحظة.

3: الأمان: يتسم رأس مال البنوك التقليدية بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 % وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار ولا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تستهلك جزء من أموال المودعين والنتيجة إعلان إفلاس البنك.

ولإحداث التوازن والتوافق بين الأهداف لابد أن تتقيد البنوك التقليدية بتوجيهات وقرارات البنك المركزي، خصوصا في جانب توفير السيولة لمواجهة طلبات المودعين.

وبالتالي يمكننا القول أن الربحية هو الهدف الرئيسي للبنوك التقليدية، بينما السيولة والأمان هما شرطان أو عاملان لتحقيق هدف الربحية¹.

¹ مطهري كمال، دراسة مقارنة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري - مذكرة ماجستير - خصص: مالية دولية، جامعة محمد بن محمد، وهران ، 2011-2012، ص4،5.

المطلب الثالث: موارد البنوك التجارية واستخدامها

أولاً: موارد البنوك التجارية:

- 1- **الموارد الذاتية:** وهي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي وتشمل:
 - 1-1 **رأس المال المدفوع:** وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك وعادة لا يشكا إلا نسبة ضئيلة من إجمالي موار البنك.
 - 1-2 **الاحتياطيات :** وهي نسبة م الأرباح تضاف إلى رأس المال ونميز نوعين من الاحتياطيات:
 - 1-2-1 **الاحتياطي القانوني:** وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي نبض قانوني من قبل البنك المركزي.
 - 1-2-2 **الاحتياطي الخاص:** وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفق نظامها الأساسي بغية التدعيم المالي.
 - 1-3 **الأرباح المحتجزة:** إعادة ما يترتب على نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا تقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها يبقى يضاف إلى رأس مال البنك¹.
- 2- **الموارد الخارجية:**

وهي الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك، وتمثل بصفة عامة النسبة الكبيرة من اجمالي موارده وتشمل²:

 - 1-2 **الودائع:** يمكن تعريف الوديعة بأنها اتفاق بين المصرف والعميل بحيث يقوم هذا العميل بمقتضاه بدفع مبلغ معين من النقود باستخدام وسيلة من وسائل الدفع، (نقداً، شيكا...)، ويلتزم

¹ عبد الله خبابة : الاقتصاد المصرفي، ادار الجامعية الجديدة، مصر، 2013، ص169.

² عبد الحق بوعتروس: الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص08.

المصرف برد هذا المبلغ عند الطلب أو حين حلول الأجل، كما يلتزم أيضا يدفع فوائد على هذه الوديعة¹.

وهي على عدة أنواع منها:

2-1-1 الودائع الجارية: وهي ودائع تحت الطلب ولا يسدد مقابلها فائدة وتوضع بواسطة الأفراد، شركات الأشخاص، شركات الأموال، الحكومات، ويحقق لصاحبها سحبها في أي وقت دون إخطار مسبق².

2-1-2 الودائع الادخارية: وهي الودائع التي يتم التعامل بها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، وتمنح البنوك فوائد محددة على هذا النوع من الودائع.

2-1-3 الودائع الثابتة: وسميت بالثابتة لأنه عند إيداعها لدى البنك يتفق على موعد محدد لا يحق للزبون أن يسحب جزء منها أو معظمها إلا بعد مرور الفترة المتفق عليها وكمنح البنوك عليها فوائد تفوق الفوائد على الودائع الادخارية.

2-2 القروض: من مصادر أموال البنك التجاري نجد الاقتراض، الذي يتم من مختلف المؤسسات منها البنك المركزي.

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية:

بعد أن تحصل البنوك على موارد مالية من مصادرها المختلفة، تقوم بتوزيعها على مختلف الاستعدادات بناء على عاملين أساسيين هما الربحية السيولة.

1- المجموعة الأولى: الهدف منها تحقيق السيولة فقط وتشمل:

1-1- النقدية الجاهزة لدى البنك: وهي النقود القانونية الموجودة لدى البنك باستمرار لمواجهة المتطلبات اليومية.

¹نادية عبد الرحيم، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص16.

²طارق عبد العل حماد: تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2001، ص 60.

- 1-2- الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي: وهي عبارة عن الاحتياطي النقدي القانوني .
 - 2- المجموعة الثانية: تكون سيولتها منخفضة كما يمكن أن تدر ربحا وهي تشمل ما يلي:
 - 2-1- أصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون أية مشقة: وتمثل أساسا في الحسابات لدى البنوك الأخرى وأصول تحت التحصيل.
 - 2-2- الأوراق المالية قصيرة الأجل: خاصة التي سيولتها تكون قليلة وأهمها سندات الخزينة التي تكون ذات سيولة عالية كونها مضمونة¹.
 - 2-3- الأوراق النقدية المخصوصة: وهي تمثل قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قم بخصمها للمتعاملين مقابل عمولة.
 - 2-4- القروض والسلفيات: التي يقدمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية المختلفة وتكون قصيرة الأجل غالبا.
 - 3- المجموعة الثالثة: تكون سيلتها منخفضة جدا، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول السابقة الذكر، على اعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح وتشمل ما يلي:
 - 3-1- قروض متوسطة وطويلة الأجل.
 - 3-2- الأوراق المالية لأجل.
 - 3-3- الاستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة)².
- المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المنتجات المالية الإسلامية.**

لقد أثبتت الصرفة الإسلامية في السنوات الأخيرة نجاحا كبيرا وقدرة على الصمود والبقاء بالرغم من كل الأزمات التي هزت النظام الاقتصادي العالمي، التي ألقت بضلالها على المؤسسات المصرفية منها وغير المصرفية.

وهذا ما جعل الكثير على الصعيدين العربي والغربي يفتتعون بنجاعة المنتجات المالية الإسلامية، كصبغة خاصة والصرفة الإسلامية بصفة عامة.

¹ عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص 170.

² عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص 171.

المطلب الأول: رؤية للمنتجات المالية الإسلامية.

أولاً: تعريف المنتجات المالية الإسلامية

استقر الرأي على أن المنتج المالي أو الأداة المالية يراد به تصرف اختياري يحل مشكلة محددة أو الوصول لهدف معين بوسيلة مالية، وقد يقتصر على عقد واحد، وقد يتضمن عدة عقود.

وهو يشمل أنواع التصرفات المختلفة: المعارضات والمشاركات والتوثيقات والتبرعات.

فالمنتج المالي من حيث المبدأ يشمل العقود المسماة (كالسلم)، كما يشمل التطبيقات المختلفة التي تتفرع عنها، كالمرابحة للأمر بالشراء، والتي تهدف لحل مشكلة أو معالجة قضية مالية خاصة، ويترجم ذلك عادة في شكل عقد أو منظومة من العقود والشروط والترتيبات التي تكفل تحقيق هذا الغرض¹.

يقصد بالمنتجات المالية الإسلامية تلك الصيغ التي تستطيع بها المؤسسات المالية الإسلامية توليد أصول مالية قادرة على جذب المدخرات وعلى توفير فرص التمويل المربحة في النشاطات الاقتصادية المختلفة².

من التعاريف السابقة يستنتج أن المنتج المالي الإسلامية تصرف اختياري لكل مشكلة محددة أو الوصول لهدف مهين بوسيلة مالية.

ثانياً: خصائص المنتجات المالية الإسلامية

تمتاز عقود المعاملات والمنتجات المالية الإسلامية بأنها في الغالب مشتقة من الفقه الإسلامي فهي إذن ملزمة بإتباع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في المعاملات، ويمكن حصر المبادئ الرئيسية التي تحكم العقود المالية الإسلامية حسب الشريعة الإسلامية في زمنين: الأولى: المبادئ العامة في التعاقد وتتضمن: الأهلية القانونية للتعاقد كالعقل والبلوغ والتميز، التراضي بين الأطراف المتعاقدة ومراعاة القوانين السائدة والملاحظ هنا أن الشريعة الإسلامية تقف مع القوانين الوضعية في هذا

¹ بشير علي خلاط، مشروع المنتجات والمواد المالية في الفقه الإسلامي، المعهد للبحوث والتدرب، ط1، ب م، 2008، ص12.

² <http://www.is/amifn.com/basicmun ta gathm/>:13 :30/8.10.2016.

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والمنتجات المالية الإسلامية

الإطار بالرغم من وجود بعض الفوارق الطفيفة في هذا الخصوص كاعتماد السن القانونية المؤهلة للتعاقد.

أما الرزمة الثانية من المبادئ فهي هامة وتتميز بالخصوصية في المعاملات المالية وتشمل الالتزام الأخلاقي والقيمي، الإباحة الشرعية، التوازن والحاجة إلى الحقيقة¹.

ذلك وحتى يكون المنتج مقبولا من وجهة النظر الشرعية، فيتوجب حينها أن يكون أخلاقيا وموافقا للقيم الحميدة، فكما أن الشريعة شجعت على العمل والتجارة للكسب الحلال فإنها منعت المنتجات والاتجار بالأدوية المحرمة وكذلك المواد الضارة بالبيئة، وكذلك توزيع وإنتاج أي سلعة أو خدمة أو نشاط غير مقبول أخلاقيا ونافية للطباع الشريفة السليمة وهو ما يتعارف عالميا بالاستثمار الأخلاقي Ethical Investment.

المبدأ الثاني الهام هو الإباحة الأصلية للمعاملات، فالشريعة قررت في قواعدها وضوابطها الفقهية القاعدة الشرعية التي نصت على أن "الأصل في البيوع الإباحة" المنبثقة من الأصل العام "الأصل في الأشياء الإباحة"، حتى يثبت الفقهي، وهذا كل شيء، وهذا أصل جليل يعول عليه في تخريج العقود والمسائل المستجدة في الحياة المعاصرة مما لم يتطرق إليه الفقهاء من قبل، يكون مقبولا شرعا، إذا لم يتصادم مع دليل شرعي من المصادر الأصلية وكان مما يتطرق إليه الفقهاء من قبل، يكون مقبولا شرعا إذا لم يتصادم مع دليل شرعي من المصادر الأصلية وكان مما اقتضته مصالح الناس العامة ولم يشتمل على مفسدة راجحة والأمثلة على ذلك كثيرة منها: عقد الاجارتين، كقد التحكير، عقد المقاوله والاشتراط لمصلحة القيد.

أما مبدأ التوازن فيتطلب وجود العدالة في تحمل في كل من طرفي العقد لالتزاماته مقابل الحصول على حقوقه، فلا ينبغي أن يتحمل طرف الالتزام الطرف الآخر ولا ينتقص من حقوقه، ويجب كذلك مراعاة الالتزام بالشروط فالمسلمون عند شروطهم، وموجب ذلك كله إلى حكمة الشريعة ورغبتها في قطع الطريق على النزاع والخصومة، ومن أمثلة ذلك اشتراط الزيادة في القرض إلى أجل أو الغرر أو

¹ محمد عمر جاسر، نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية، المقام تحت عنوان، الواقع وتحديات المستقبل، تنظيم نادي رجال الأعمال اليمنيين في الفترة 20-21 مارس 2010، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، ص05.

الجهالة في البيع أو الثمن أو الأجل وكل شرط أو عرف من شأنه أن يخالف مقتضى العقد -على تفضيل-

والمبدأ الهام الأخير هنا الواقعية (الصلاحية) أن الحاجة وتلبية الاحتياجات والتعاملات الاقتصادية هي الباعث على التعاقد وليس مجرد العبث تدعوا للعقد الحاجة وليتم فيها تبادل أصول أو حقوق ملموسة لها قيمة من وجهة نظر الشريعة وليست أمور احتمالية أو وهمية كالمتاجرة في مؤشرات الأسهم أو المشتقات المالية التي تغلب عليها صفة المبادلات الصفرية zero-sums .

وكما للشريعة الإسلامية مبادئها فإن لها غايات وأهداف (مقاصد الشريعة)، وتدور هذه المقاصد وفلسفة تشريعها حول الأمور العامة وقصدت إلى حفظها في الناس، "تحقيق مصلحة العباد الدنيا والآخرة" لكي يقوم الناس بخلافة الأرض، وذلك بجلب المنافع ودفع المضار عنهم وإخلاء المجتمع من المفساد¹.

ومن أهم مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ المال التداول: تشريع وسائل إيجابية لتحقيق المقصد، وضرورة استثمار المال بالطرق التي حددها الشرع، وحسن تداول النقود والتعامل بها، وفي المقابل حرم الإسلام الوسائل السلبية التي تحد من التداول مثل: منع الكنز، منع التعامل مع الربا، منع الميسر، منع الاحتكار، ومنع حكر تداول الأموال في أيدي فئة من الناس.

أما المقاصد الأخرى في حفظ المال فتتضمن الوضوح (التوثيق والإشهاد)، العدل في الأموال من حيث المساواة بين الناس، الاتفاق المحمود في النفقة الواجبة، الكف عن الإمساك المذموم والنهي عن الشح والبخل، وأخيرا دفع المظالم: منع التعدي بالتهب والسرقه والسلب والغضب وأكل المال بالباطل².

ثالثا: التميز بين المنتجات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية:

تختلف المنتجات المالية الإسلامية، والشرعية عن نظيرتها التقليدية في أنها تتوفر على عنصر الكفاءة الاقتصادية والتي تتحقق بوجود مجموعة من المعايير وهي:

¹ محمد عمر جاسر، مرجع سابق، ص 06.

² المرجع نفسه، ص 07.

1- معيار المديونية: يقتضي هذا المعيار أن يرتبط نمو المديونية بقيمة السلع والأصول المشكلة للثروة، بمعنى أن الدين الناتج عن سلعة معينة لا يمكن أن يزيد عن قيمتها زائدا هامش الربح، فأي منتج مالي لا يحترم هذه القاعدة يخرج عن دائرة المنتجات الموافقة لإحكام الشريعة الإسلامية .

2- معيار المصالح الشرعية: يقتضي هذا المعيار أن يقوم التمويل والاستثمار على احترام سلم الأولويات التي ترتبها الشريعة ابتداء بالضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات، فالأولى بالمؤسسات المالية للاهتمام والتركيز على إقامة المشاريع الهامة وإنعاش القطاعات التي تساهم في تحقيق الصالح العام.

A. 3- معيار القيمة المضافة: يتطلب هذا المعيار أن يكون حاصل القسمة المضافة للتداول موجبا وتنعكس في مجموعة الأرباح التي يحققها البائعون، ولهذا يكون في البيع مصلحة للبائع لحصوله على الربح ومصلحة للمشتري الذي ينتفع من السلعة في ذاتها أو من خلال بيعها بثمن أعلى ليحقق قيمة مضافة أخرى.

4- معيار الوضوح والشفافية: إن الالتزام بهذا المعيار في المعاملات المالية من شأنه أن يعزز جانب المصادقية فيها وهو ما دعا العديد من المؤسسات الاصدار إلى الحصول على تضيق ائتماني من مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية.¹

رابعا: أنواع المنتجات المالية الإسلامية

سنتناول كل من الصكوك الإسلامية والمشتقات المالية والتوريق الإسلامي. الصكوك الإسلامية:

يمكن تعريف الصكوك المالية الإسلامية بأنها "صكوك تصدرها مؤسسات مالية باعتبارها مضاربا مقابل حصة شائعة في رأسمال مشروع معين أو مشروعات متعددة تشارك في الأرباح المتوقعة والخسائر المحتملة وتتميز بآجال متفاوتة وبقدرة مختلفة على التداول والاسترداد".²

¹ساسة جدي، دور الهندسة المالية السالمة في تطوير الصناعة المالية الإسلامية - دراسة حالة ماليزيا والسودان-، مذكرة ماجستير - تخصص : أسواق مالية وبورصات- ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014-2015، ص171،170.

²سامي يوسف كمال محمد، الصكوك الإسلامية (الازمة - المخرج). ط1، مصر، 2010، ص141.

كما عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الصكوك بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله من هذا التعريف يتضح ما يلي:

- تمثل الصكوك حصة شائعة في المشروع الذي يمول من حصيلة إصدارها وينبغي أن يكون النشاط أو المشروع الممول يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.
- يكون العائد حصة من الربح الذي يحققه المشروع أن وجد، ولا يصرح تحديد العائد تحديدا كميا مسبقا أو أن يكون بنسبة محددة من قيمة اسمية.
- يتمتع مشروع الممول من حصيلة الاكتتاب من ذمة مالية منفصلة ومستقلة عن ذمة مصدر الصكوك¹.

- تكون الصكوك الإسلامية قابلة للتداول في البورصة، وهي بذلك تساعد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في إدارة سيولتها عبر أدوات سوق النقد.
- الصكوك الإسلامية هي أدوات تمويل الاستثمارات وفق صيغة الاستثمار الإسلامي.
- استناد الصك إلى عقد شرعي يؤطر العلاقة بين أطراف عملية التصكيك².

1-1- أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق النقد :

- 1-1-1 صكوك المضاربة: عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه"³.

¹ شافية كتاف، دور الادوات المالية الاسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الاسلامية- دراسة تطبيقية لتجارب بعض الاسواق المالية العربية والاسلامية- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص13..

² فتح الرحمان علي محمد الصالح، ادارة مخاطر الصكوك الاسلامية بالإشارة للحالة السودانية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الاسلامية، النسخة الرابعة، 5-6، ابريل، 2012، ص10.

³ معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، يومي 3 و 4 ديسمبر 2012، ص138.

وتتقسم صكوك المضاربة إلى:

- 1- صكوك المضاربة المطلقة: وهي صكوك لا تكون حصيلتها مخصصة لمشروع معين بل يحول المضارب (المصدر) الحق في استثمارها في أي مشروع.
 - 2- صكوك المضاربة المقيدة: وهي صكوك تقيد بمشروع معين (عقارات، مصانع).
 - 3- صكوك المضاربة المستمر: وهي التي لا يستحق رأسمالها إلا بعد انتهاء المشروع وبالطبع مع الربح وبقاء رأسماله¹.
 - 4- صكوك المضاربة المستردة بالتدرج أو المحدودة: وذلك بأن ترد قيمة الصكوك بالإضافة الأرباح أو الخسائر أن وجدت في آخر المشروع².
- بالإضافة إلى هذه الأنواع من الصكوك (صكوك المضاربة)، توجد أنواع أخرى من الأوراق المالية التي تقوم على أساس المضاربة التي نذكر منها³:
- شهادات الاستثمار (شهادة ودائع الاستثمار): حيث تقوم هذه الشهادات على أحكام المضاربة في شكلها وجوهرها، إذ يمثل الربح بنسب يتفق عليها، وتصدر هذه الشهادات من طرف المصارف والمؤسسات وتتجاوز مدتها السنة أو أضعاف السنة، ونميز منها نوعين هما:
 - شهادات الاستثمار المخصص.
 - شهادات الاستثمار العام
- 1-1-2- صكوك المشاركة:** وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها باستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، وتصبح موجودات المشروع ملكا لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار وتتقسم إلى قسمين أساسيين هما: ⁴

¹ معطي الله خير الدين، وشرياق رفيق، مرجع سابق، ص 138.

² نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، دراسة حالة سوق المال الإسلامي في ماليزيا- رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، غزة-فلسطين، 2007، ص 66.

³ معطي الله خير الدين، وشرياق رفيق، مرجع سابق، ص 139.

⁴ نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية - تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين، مجلة الباحث العدد 9، جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2011، ص 255.

أ- المشاركة الثابتة المستمرة: تقوم المشاركة الثابتة على أساس مساهمة البنك الإسلامي تمويل جزء من رأس مال معين، مما يترتب عليه أن يكون البنك شريكا ملكية هذا المشروع ومن ثم فهو يشارك في إدارة المشروع والإشراف عليه، بالإضافة إلى المشاركة الفنية في عمليات المشروع وله من الأرباح بقدر النسبة التي يشارك فيها، وهكذا تبقى لكل طرف من الأطراف حصصه الثابتة في المشروع إلى حين انتهاء مدة المشروع أو الشركة المؤسسة لممارسة النشاط المتفق عليه وهي تسمى بالمشاركة الثابتة لأنها مرتبطة بالمشروع الذي تم تمويله، فهي ثابتة ما دام المشروع مستمرا، تبقى ببقائه وتنتهي بانتهائه¹.

ب- المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك): وهي اشتراك البنك مع طرف أو أطراف أخرى في إنشاء مشروع معين برأسمال معين بهدف الربح، بحيث يساهم البنك والشركاء في رأسمال هذا المشروع بنسبة معينة على أن يقوم الطرف الآخر بشراء حصة البنك تدريجيا من الأرباح التي يحصل عليها إلى أن تنتقل حصة البنك في رأس المال الكامل والشكل التدريجي للطرف الآخر بحيث يصبح هو مالك المشروع ويخرج البنك من الشركة².

ت- المشاركة المتغيرة : أي مساهمات متتالية في رأس مال مشروع معين وبالتالي تزداد حصة المصرف في رأس مال المشروع عبر الزمن، وتحتاج الكثير من الشركات إلى سيولة نقدية لتمويل مصروفاتها الجارية من شراء مواد خام ومستلزمات التشغيل بالإضافة إلى دفع رواتب العاملين، وتدفع الشركات عادة إلى المصارف التجارية للحصول على قرض بفائدة أو استخدام الحساب الجاري المدين والذي يعتمد أيضا على أسعار الفائدة وقد استخدمت بعض المصارف الإسلامية صيغة المشاركة المتغير كأحد البدائل لتوفير السيولة النقدية للشركات والتي تعتمد على تمويل العميل بدفعات نقدية والتي تتغير حسب احتياج، ثم يتم احتساب الأرباح المغلية في نهاية العام بعد إعداد المركز المالي، ووفق إعداد النتائج الفعلية³.

¹ عبد الحميد عبدة الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، جدة، 2004، ص175.

² نغم حسين ورغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 2، المجلد 12، د م، 2010، ص138.

³ خاطر سعدية، التمويل الإسلامي ومدى فاعليته في معالجة الازمة المالية العالمية 2008، مذكرة ماجيستر - تخصص : اقتصاد دولي - ، جامعة محمد بن محمد وهران، 2014-2015، ص101.

1-1-3- صكوك المربحة: المراجعة كصيغة إسلامية تعني بيع سلعة معلومة بسعر يغطي التكاليف زائد هامش ربح يتفق عليه بين البائع (البنك مثلا) والمشتري وان إمكانية استصدار صكوك المربحة فقد ممكنا في حالة السوق الأولى وبالذات في حالة كبر قيمة الأصل أو المشروع محل المربحة (طائرة مثلا) أو (مشروع تنموي كبير).

بينما تداولها في السوق الثاني يعتبر مخالفة للشرعية لأن بيع المربحة قد يكون مؤجلا، وبالتالي فإنه يعتبر ديناً وبيع الدين لا يجيزه الفقهاء ولكنه توجد بعض الآراء الفقهية التي تجيز تداول صكوك المربحة ولكن ضمن وعاء غالبية من الأصول الأخرى كتعاقدات الإجارة أو المشاركة أو المقارنة مثلا¹.

1-1-4- صكوك الإجارة: الإجارة عبارة عن عقد بموجبه يقوم الموجز المالك للعين المعينة بإيجارها لطرق أطراف آخر مقابل مصروفات إيجاريه محددة يتم الإنفاق عليها في عقد الإجارة، وبالتالي فإن محل العلاقة ليست دائنية أو مديونية بين المؤجر والمستأجر، وإما هي علاقة شراء وبيع لمنافه الأصل محل الإجارة.

وتأسيسا على ذلك، فإن صكوك الإجارة عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر ممثلة لقيمة العين المؤجرة وتتيح لحاملها فرص الحصول على دخل الإيجار بمقدار المساهمة التي دفعها حامل الصك قياسا على نظرائه الآخرين².

1-1-5- صكوك السلم الاصطناعي: تمثل صكوك السلم ملكية شائعة في رأسمال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل ثم تسوق على العملاء، ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع ولا يتم تداول صكوك السلم إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها، وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع، بينما تعتبر صكوك الاصطناع وثائق تمثل

¹بوعافية رشيد وإبراهيم مزبود، الهندسة المالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية ، النظام الإسلامي نموذجيا، المركز الجامعي بخميس مليانة- عين الدفلى - يومي 5-6، ماي 2009، ص13.

²محمد كريم قروف، الهندسة المالية كمدخل عملي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول : الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص09.

حصة معينة في رأس المال المكتتب فيه، والذي يستعمل في تصنيع السلعة المطلوبة، والتي تصبح ملكا لحامل الصك¹.

1-1-6- صكوك المزارعة: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيما في تمويل مشروع للمزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول².

2- المشتقات المالية الإسلامية:

تعتبر المشتقات المالية بشكلها الآلي محرمة شرعا لكن يمكن من خلال استخدام الهندسة المالية الإسلامية إيجاد بدائل المشتقات المالية تحقق نفس مزايا المشتقات المالية التقليدية وتكون متوافقة وتوجيهات الشرع الإسلامي.

ضرورة تطوير مشتقات مالية إسلامية: تبرز ضرورة الاستفادة من المشتقات المالية في النظام المالي الإسلامي في أنها تقدم أدوات فعالة لإدارة المخاطر العامة، كما يمكن الاستفادة من التوفير الكبير في تكاليف المعاملات وفي التكامل مع المنظومة المالية الدولية والاستفادة من فرص استثمار الأموال الإسلامية، ومن فرص التمويل المتاحة في سوق رأس المال العالمي والذي تحتاج إليه الشركات والمؤسسات وكذلك حكومات الدول الإسلامية في تنمية اقتصادياتها.

ولكن تطوير المشتقات المالية الإسلامية من خلال الهندسة المالية الإسلامية يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية³:

- يجب أن تكون المشتقات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- يجب أن تحقق الفوائد والمنافع للمشتقات المالية التقليدية.

¹ آمال لعش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية - دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية- رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص109.

² صفية أحمد أبو بكر، الصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، جمهورية مصر العربية، 31 مايو، د يونيو 2009، ص12.

³ قندوز عبد الكريم ومداني أحمد، الازمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الاسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول، الازمة المالية الراهنة والبدايل المالية المصرفية "النظام المصرفي الاسلامي نموذجا"، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي 5-6 ماي، 2009، ص 9-10.

- يجب أن تكون قابلة للتداول في أسواق المال الدولية.

وتبرز الحاجة للمشتقات المالية الإسلامية على الرغم من الخلاف الفقهي الذي تثيره من جانبين :

الجانب الأول: ضرورة تكييف المؤسسات المالية الإسلامية مع واقع النظام المالي العالمي والذي من سماته الأساسية التقلبات في الأسعار بما فيها أسعار الفائدة وأسعار الأسهم والسندات وأسعار السلع والخدمات وهو ما يستدعي القيام بعمل ايجابي تجاه هذه التقلبات بدلا من تكبد المؤسسات المالية الإسلامية وحتى مؤسسات الأعمال الأخرى لخسائر نتيجة مخاطر لم تكن بأي حال من الأحوال هي المتسبب فيها.

الجانب الثاني: يستدعي المحافظة على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية، وضمان معاصرها (تنافسية بشكل خاص) الأخذ بالابتكارات أو إيجاد البدائل التي تحقق نفس المزايا لتلك التي تحققها الأدوات التقليدية وفي نفس الوقت تحقق ميزة المصادقية الشرعية.

التكيف الفقهي لعقود الخيارات: فمن خلال الاستقراء والتأمل يمكن أن يندرج عقد الخيار الذي تتعامل به الأسواق المالية في الوقت الحاضر، (بعد إضافة الضوابط الشرعية وتغيير العقود المنظمة لهذه العقود)، تحت عدد من العقود والتكييفات الفقهية التالية:

- عقد الخيار هو حق معنوي.
- عقد الخيار هو بيع عربون.
- محل عقد الخيار هو ضمان أو كفالة.

عقد خيار الشراء وبيع العربون:

يرى أحمد القري أن خيار الشراء هو أشبه ما يكون ببيع العربون وبيع العربون جائز عند الحنابلة على خلاف الجمهور، ومثاله أن يشتري الرجل السلعة بألف دينار، فيدفع من ثمنها جزء (عشرة دنانير مثلا)، ويقول للبائع إذا لم أشتري منك غدا فالدنانير العشرة لك، ويعد هذا العقد ملزما في حق البائع أي أنه لا يستطيع أن يمتنع عن تنفيذه، أما المشتري فهو بالخيار خلال المدة المتفق عليها¹، ودون

¹قندوز عبد الكريم ومداني أحمد، مرجع سابق، ص10.

الخوض في الخلاف الفقهي حول بيع العربون، فإننا نرى الأخذ برأي المجيزين خاصة وأن أدلتهم هي الأقوى بالإضافة إلى أن هذا الرأي هو الذي ينسجم مع تحقيق المقاصد الشرعية المتمثلة في دفع الضرر والحرَج والمشقة، ففي تحريم العربون تضيق على الناس ومصالحهم، والسماح بإيقاع الضرر، والمتمثل في تفويت الفرص على البائع أو المؤجر، أو تعويض الأعيان أو الخدمات لتقلبات الأسعار وتدهورها، وقياساً على حكم بيع العربون، يمكن القول بجواز عقود خيار الشراء، إذا سلمت من المخالفات الشرعية الأخرى.

عقد خيار البيع هو التزام أو ضمان أو كفالة :

هل الالتزام أو الضمان يصلح لأن يكون مادة لعقود المفاوضات؟ الأرجح من أراء الفقهاء جواز أخذ الأجرة على الالتزام أو الضمان أو الكفالة، لقوة الأدلة خاصة مع وجود معاملات دالية تبتعد عن الكفالة عن عقود التبرعات، ويتحقق من خلالها مصالح ومكاسب لطرفي المعاملة، وبما لا يخالف المقاصد الشرعية، وقياساً على هذا الحكم يمكن القول بجواز خيار العرض أو الدفع إذا خلا من المخالفات الشرعية الأخرى فمالك الأوراق المالية الذي يدفع العمولة مقابل أن يكون له حق البيع في الفترة المتفق عليها يقوم بحماية ممتلكاته (من الأوراق المالية) بشراء التزام من الطرف الآخر بضمان هذه الأوراق شراءها إذا رغب الطرف الأول وكنتيجة لما سبق يصل إلى التكيف التالي:

- إمكانية قياس حكم عقود خيار الشراء على حكم العربون وحكم خيار البيع على الالتزام أو الكفالة أو الضمان، وهذا ينسجم مع تحقيق المقاصد الشرعية المتمثلة في دفع الضرر والحرَج والمشقة، ففي تحريم العربون تضيق على الناس ومصالحهم، والسماح بإيقاع الضرر، والمتمثل في تفويت الفرص على البائع أو المؤجر، أو تعويض الأعيان أو الخدمات لتقلبات الأسعار وتدهورها.
- هو أن مضاعفة مقدار العربون ضرر وحرَج ومشقة، وذلك ينبغي أن يلتزم العاقدان بما اتفقا عليه وهو مقدار العربون فقط.

العقود الآجلة في إطار عقد السلم:

إذا ما كانت السلع طيبة مباحة وكانت العقود التي تمثلها أو الأسهم المتداولة تمثل شركات مشروعة، فإن العقود الآجلة والمستقبليات في هذه الحالة أي أشبه ما تكون بعقود السلم الجائزة شرعا، فما مدى صحة هذا التكيف؟¹.

- **أوجه التشابه بين عقد السلم والعقود المشابهة:** هناك تشابه كبير بين عقد السلم والعقود الآجلة، حيث بوجود عقد البيع يتفق فيه الطرفان على التعاقد على البيع بثمن معلوم، ومع ذلك فإنها تختلف عن عقد السلم في عدة أمور:
- أن المسلم فيه (السلعة) يباع قبل قبضه.
- أن رأس المال في العقود الآجلة والمستقبليات، لا يدفع معجلا بل يقتصر على دفع نسبة منه فكأن البديلين فيه مؤجلان.
- أنه لا غرض للبائع والمشتري بالسلعة وإنما غرضها تحقيق الربح.

عقود المستقبليات في إطار عقد الاستصناع: يعرف عن الاستصناع بأنه "عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، كالاتفاق مع نجار على صناعة مكتب أو مقاعد أو غرفة مفروشات أو نوم، أو مع صانع أحذية على صناعة حذاء، أو خياط على خياطة ثوب معين، وتكون العينة المصنوعة ومادتها الأولية من الضائع، ويكون هذا لمعقود عليه هو العمل فقط، لأن الاصطناع: طلب الصنع، هو العمل فإن كنت العينة أو المادة الألية كالأخشاب والجلود من المستصنع لا من الصانع، فإن العقد يكون إجارة لا استصناعا، وهذا العد يسد حاجة من حاجات المجتمع ولا يكون مسموحا بها من خلال عقد السلم وهي السماح بتأخر تسلم الثمن نقدا، خاصة عندما تكون العينة المطلوب صنعها باهظة القيمة، يقول الشيخ مصطفى الزرق: "ستبقى دوما في كل عصر بعض السلع لا يتيسر أبدا أن تصنع وتنتج قبل وجود مشتر معين ملزم بشرائها، ففي مثل هذه السلع يمكن للمشتري شرعا أن يتولى هو تمويل البائع" وقد قرر مجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة عام 1412 عدم اشتراط تعجيل الثمن في الاستصناع.

¹قندوز عبد الكريم ومداني أحمد، مرجع السابق، ص 10-11.

3- التوريق الإسلامي:

يعتبر التوريق من المنتجات الهندسية المالية وهو يعتبر عملية تمويلية متطورة، وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة المشاركة والمضاربة، أما الديون فيمكن توريقها عند الإنشاء ولا تتداول وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية بصكوك المرابحة والسلم والاستصناع، والتي يزيد حجم المتعاملين بها رغم حداثتها على 180 مليار دولار، وتتوسع يوما بعد يوم وتتعامل بها بعض الدول الغربية¹.

أهمية التوريق في الصناعة المالية الإسلامية:

عملية التوريق الإسلامي من الحلول العملية لتفعيل الأسواق المالية وأداة احترازية كذلك، ويمكن الاستفادة من هذه الأداة التمويلية المستحدثة في تطوير الأسواق المالية العربية والإسلامية وحمايتها من الأزمات المالية.

وعلى الهيئات الشرعية للمصاريف والمؤسسات المالية الإسلامية أن تقوم بدراسة هذه الصيغ وتطويرها.

وتمثل عمليات التوريق للأصول التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية إحدى الأدوات المالية قصيرة الأجل العامة التي يمكن الاستفادة بها في سوق النقد لتوفير متطلبات السيولة إلى جانب إدارة المخاطر بالصور التي تحقق أهداف هذه المؤسسات.

الحكم الشرعي للتوريق: الحكم الشرعي للتوريق التقليدي يدخل في باب بيع الديون، فإذا بيعت مخفضة القروض لمن عليه دين فيشترط الفقهاء لجواز ذلك أن تدفع قيمة الدين حالا (نقدا) على سبيل الأجل، أما إذا تم البيع حالا فيرى جمهور الفقهاء عدم جواز ذلك على سبيل الأجل، أما إذا تم البيع حالا فيرى جمهور الفقهاء عدم جواز ذلك أيضا، بينما يرى المالكية جواز ذلك بشروط خاصة فالتورق بصورته الراهنة لا يجوز شرعا، فهو في حقيقته كالي بكالي، كما أن محفظة القروض تباع أقل من قيمتها، وهذا يقع في دائرة الربا المحرم.

¹ قندوز عبد الكريم ومداني أحمد، مرجع السابق، ص 11-13.

منهج التوريق الإسلامي: لعلاج مشكل جفاف السيولة حماية الأسواق المالية العربية من خطر الأزمات المالية الحالية والمستقبلية في حالة تطبيق التورق الإسلامي للديون يجب تتبع طرق عديدة، فإذا كان على المؤسسة ديون في ذمتها للغير وترغب في عدم وفائها بالتزامها نقدا لعدم توافر السيولة الكافية لذلك أو غيرها من الأسباب الأخرى يمكنها تتبع أحد الطرق التالية:

- تحويل تلك الديون إلى أسهم ، وبخاصة عندما تقوم بإصدار جديد ضمن ما تتيحه لوائحها وأنظمتها، فتصبح تلك الديون عبارة عن أسهم يمتلكها الدائنون وتمثل حصصا من موجودات تلك المؤسسة، ويسري عليها ما يسري على بقية أسهم الشركة¹.
- إذا كانت الشركة أو المؤسسة المالية تمتلك سلعا عينية كالسيارات أو الآلات أو غيرها، وتريد التخلص منها ومن كلفة تخزينها وصيانتها فيمكن عرضها على الدائنين لمبادلتها التي على ذمة المؤسسة، ومن ثم تحقق المؤسسة فائدتين: التخلص من سلعة تمثل عبئا ماليا وكلفة دائمة على المؤسسة، ومن ثم تحقق المؤسسة مع الوفاء بالدين وستقود الالتزام على ذمتها.
- إصدار سندات ملكية الأعيان موجزة لتشجيع الدائنين على مبادلة على ديونهم مقابل تلك السندات وهي تختلف عن سندات الملكية العادية، وإنما هي عين مملوكة موجزة تدر عائدا محددا معروفا².

1-2- بدائل الشرعية للبطاقات الائتمانية التقليدية:

بطاقة التقسيط: وتتمثل هذه البطاقة بأن ينشئ المصرف الإسلامي أو المصارف الإسلامية مجتمعة، متاجر بالتقسيط، مملوكة لها ملكا كاملا، أو بالمشاركة مع مؤسسات تجارية، فيشتري حامل البطاقة ما يريده بالأقساط، والربح الحلال الذي يجنبه المصرف من هذه العاملة هو الفرق بين ثمن السلعة حالا وثنمها مؤجلا، والبيع بالتقسيط جائز شرعا.

إن هذا البديل له مسوغاته في الفقه الإسلامي ولكن قد يصعب تحقيقه على أرض الواقع.

¹ قندوز عبد الكريم ومداني أحمد، مرجع سابق، ص 13-15.

² المرجع نفسه، ص 15.

وربما هناك بديل مقارب لما ذكر، وقد يكون أكثر كفاءة منه، وهو أن يتفق المصرف المصدر مع التجار أنفسهم على بيع السلع والخدمات لحملة البطاقات بالتقسيط، ومن ثم يلتزم المصرف بسداد الأقساط للتاجر في مواعيدها، ثم يرجع على العملاء بعد أداءه كل قسط، وبالتالي يحصل العميل على كل ما يريده مقسطا، ويرتفع هامش الربح لدى التجار، ويستفيد المصرف في هذه العملية بالبطاقة على مدى قدرة البنك في التعاقد مع المؤسسات التجارية المختلفة، سواء كانت محلية أو عربية أو أجنبية.

بطاقة الحسم (الخصم) الشهري: وهي البطاقة التي تصدرها المصارف الإسلامية على أن يحدد سقف السحوبات بالبطاقة بمقدار الراتب الشهري أو نسبة 80% من الراتب، بضمان الراتب أو ضمان آخر، على ألا يستوفي المصرف أي فائدة بنكية على ذلك.

وتكثيف هذه البطاقة أنها تقوم على أساس الوكالة إذ كان حساب العميل يفي جميع المبلغ الذي تم سحبه عن طريق بطاقة الائتمان، والوكالة بأجر مشروعة في الإسلام.

أما إذا كان حساب العميل لا يفي بالمبلغ، فإن المصرف يقوم بتسديده على أساس القرض الحسن الذي يقدمه المصرف لعميله، بضمان الراتب الشهري أو أي ضمان آخر يراه مناسبا وكافيا، وهذا مشروع ومندوب عليه.

وعليه فإن المصارف الإسلامية تقوم بهذه الخدمة المجردة من المنافع، وبعبءة عن شائبة الربا، أو ما يؤدي إليه، وهو المطلوب شرعا، لأن الفوائد المفروضة على التمويل نوه من أنواع الربا المحرم، باعتباره قرضا بفائدة، ولكل قرض جر نفعا فهو ربا، وهذه طريقة قابلة للتطبيق بسهولة¹.

المطلب الثاني: ضوابط ومناهج المنتجات المالية الإسلامية:

أولا: ضوابط المنتج المالي أو الأداة المالية الإسلامية:

تنقسم الضوابط الشرعية للمنتج المالي الإسلامي إلى ثلاثة أنواع: ايجابية، سلبية واحترافية.

¹ بونقاب مختار: دور الهندسة المالية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية -دراسة نماذج لمنتجات مالية إسلامية مبتكرة لعينة من المؤسسات المالية الإسلامية (خلال فترة 2007-2008) مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص67.

- 1- الضوابط الشرعية التي يجب توافرها في المنتج المالي الإسلامي تتمثل في الأمور التالية:
 - تعلق المنتج بغرض مشروع نافع للمجتمع وتحقيق مصلحة معتبرة لأصحابه .
 - تحقيق التراضي الذي ليس فيه شوائب الإدارة، وأن لا تؤدي إلى ضرورة بالآخرين .
 - مشروعية الآلية والعقود المستحدثة في المنتج.
 - تحمل الضمان وأعباء الملكية، والمشاركة في الربح والخسارة.
 - مراعاة ضوابط الاجتهاد، والقواعد العامة في الشريعة.
 - عدم السعي إلى الموافقة المطلقة أو المخالفة المقصودة للأوضاع المتعامل بها.
 - عدم التأثير بالمنهج غير الإسلامي سواء في تطبيقاته التفصيلية أو في روحه العامة.
- 2- الضوابط الشرعية السلبية التي يجب أن يخلوا منها المنتج المالي الإسلامي تتمثل في الأمور التي يجب تجنبها أهمها:¹
 - الجهالة والغنى الفاحش، والربا بأنواعه وصوره وشبهته.
 - التدليس والاحتيال والصورية، واشتراط ما ينافي مقتضى العقد.
 - الجمع بين العوضية والسلفة، والمصارف المؤجلة وبيع الدين بالدين.
 - اشتغال المنتج على ما فيه عون على محرم، وأكل المال بالباطل والاشتراط دون مبادلة شرعية .
 - انتفاء الضمان أو تداخل الضمانيين، أو تحميل الضمان للغير، وما يؤدي إليه من صور (بيع لا يملك، البيع قبل القبض).
- 3- الأمور الإجرائية التي يجب تحقيقها النقاد المنتج مع أمور أخرى تتعلق بهذه الجوانب الأساسية ومنها:
 - عدم التعارض مع القوانين، أو النظام العام وتعليمات الجهات الرقابية والإسلامية.
 - حماية المنتج من خلال آليات مشروعة لتوخي المخاطر أو تخفيفها.

¹ جمال لعامرة : المنتجات المالية كتطبيقات للعقود في الصناعة المالية الإسلامية،، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية "بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص07.

- الحصول على الضمانات في مجال المديونيات والمنتجات القائمة على أساس المشاركة إذا كان الضمان من طرف ثالث، أو المدير أو الشريك، ولكن لتغطية حالات التعدي أو التقصير أو مخالفة القيود أو الشروط¹.

ثانيا: مناهج تطوير المنتجات المالية الإسلامية:

- 1- **منهج المحاكاة:** والذي يعني أن يتم سلفا تحديد النتيجة المطلوبة من منتج الصناعة المالية الإسلامية، وهي عادة النتيجة نفسها التي يحققها المنتج التقليدي.

وبغض النظر عن الحكم الشرعي لهذه المنتجات حيث يثير الكثير من الجدل فإن المنهجية التي تتبعها قائمة على المحاكاة والتقليد للمنتجات المالية التقليدية. وإذا كان من أبرز مزايا السهولة والسرعة في تطوير المنتجات، إذ أنها لا تتطلب الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، بل مجرد متابعة المنتجات الرائجة في السوق وتقليدها من خلال توسيط السلع، فإن سلبياتها كثيرة منها²:

- أن تصبح الضوابط الشرعية مجرد شكلية لا حقيقة تحتها ولا قيمة اقتصادية من ورائها. وهذا ما يضعف قناعة العملاء بالمنتجات الإسلامية، ويجعل التمويل الاقتصادي محل شك وريبة بل وتصبح تلك العوائق عبئا وعائقا أمام المؤسسات المالية، إذ هي لا تحقق أي قيمة مضاعفة، بل مجرد تكلفة إضافية، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تحمل المؤسسات المالية هذه التكلفة على العميل، لتكون المنتجات المالية الإسلامية المقلدة في النهاية أكثر كلفة من المنتجات التقليدية، مع أنها تحقق في نهاية النتيجة نفسها .

- حيث أن المنتجات التقليدية تناسب الصناعة التقليدية وتحاول معالجة مشكلاتها وأمراضها، فإن محاكاة هذه المنتجات يستلزم التعرض لنفس المشكلات، وهذا بدوره يستلزم محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية بحيث تصبح الصناعة المالية الإسلامية في النهاية تعاني من نفس الأمراض والأزمات التي تعاني منها الصناعة المالية التقليدية.

¹ جمال لعمارة، مرجع سابق، ص 07.

² قندوز عبد الكريم، الهندسة المالية الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي، مجلة الملك عبد العزيز، العدد2، المجلد عشرين، 2007، ص 06.

- أيأن منتج الصناعة المالية التقليدية هو جزء من منظومة متكاملة من الأدوات والمنتجات القائمة على فلسفة ورؤية محددة.
- فمحاولة تقليد جوهر هذه المنظومة وأساسها ، يجر الصناعة الإسلامية لمحاكاة سائر أدوات المنظومة وعناصرها ، وهو ما يجعل الصناعة المالية الإسلامية مهددة بأن تفقد شخصيتها وتصبح تابعة بالجملة للصناعة التقليدية أو بذلك فإن كل المشكلات التي تعاني منها الصناعة التقليدية ستتقل بدورها إلى الصناعة المالية الإسلامية.
- وما سبق لا يعني أن جميع المنتجات المالية التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها.
- ولكن يجب التمييز بين اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه ، وبين محاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة التقليدية¹.
- 2-منهج: الأصالة والابتكار:
- المدخل الثاني لتطوير المنتجات المالية الإسلامية هو البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لها، شرط أن تكون متوافقة ومبادئ المشرع الإسلامي.
- هذا المنتج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء، والعمل على تطوير الأساليب التقنية اللازمة لها ، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، كما يتطلب وضع أسس واضحة لهندسة مالية ما أدى إسلامية عن الهندسة المالية التقليدية².
- لا ريب أن هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية (التكلفة غالباً تكون مرتفعة في بداية التطبيق، ثم بعد ذلك تنخفض)ن هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذا المنهج يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية، كما يسمح لها بالاستفادة من منتجات الهندسة المالية التقليدية مادامت تفي بمتطلبات المصادقية الشرعية، كما يساعد استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية .

¹ قندوز عبد الكريم، مرجع سابق، ص06-07.

² محمد الأمين خنيوة و حنان علي موسى، «منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير»، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع...وراهنات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 22-23 فيفري 2011، ص25-26.

- ولضمان نجاح هذين المنهجين في تطوير الصناعة المالية الإسلامية ينبغي الاجتهاد في تقوية وسلامة البنية التحتية لها، من خلال العمل على تنفيذ عدد من المشاريع والقيام بمجموعة من الإجراءات التي تعود بالنفع والفائدة على المنتجات المالية الإسلامية بشكل عام نذكر منها:
- تأسيس مراكز مختلفة داخل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومن هذه المراكز: مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي (مع العملاء والجمهور)، ومركز اعتماد التدريب المالي الإسلامي، ومركز المنتجات المالية الإسلامية، ومركز المعلومات والدراسات المالية، بالإضافة إلى تأسيس الهيئة الشرعية لتكون المرجعية العليا .
- إنشاء مراكز البحث والتطوير تشترك في رأسماله جميع المؤسسات المالية الإسلامية وخلق ثقافة الإبداع والابتكار. -تبنى المؤسسات المالية لمبدأ الحماية الفكرية لمنتجاتها المبتكرة وذلك لتستفيد منها ماديا مما يشجعها على التطور والابتكار. -إعداد وتأهيل الأطارات اللازمة التي تجمع بين الجوانب الفقهية والاقتصادية.
- تطوير سياسات تسويق المنتجات المالية الإسلامية، لإشباع احتياجات المسلمين وغير المسلمين وغير المسلمين.
- إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي والتوحيد الفتاوى¹.
- المطلب الثالث: إشكال وتحديات تطوير المنتجات المالية الإسلامية وما يميزها عن نظيرها
- الفرع الأول: إشكال المنتجات المالية الإسلامية مقارنة بالدور المنتظر منها:
- إذا الإشكال الذي يواجه المنتجات المالية الإسلامية يقع من أربعة أمور: ²
- 1- المنطلق والبيئة الحاضنة:
- انطلقت أفكار المنتجات المالية الإسلامية من البيئة البنكية التقليدية، وهذه البيئة لا يخفى أنها نشأت وتكونت قواعدها الأساسية وأنظمتها العملية، بعيدا عن المنهج الإسلامي وهذا ما أدى إلى الإشكال الثاني وهو الهدف والغاية.

¹ محمد الأمين خنيوة و حنان علي موسى، مرجع سابق، ص26.

² محمد الامين خنيوة و حنان علي موسى، منتجات المؤسسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، 2011، ص655-656.

2-**الهدف والغاية:** لما كانت البيئة الحاضنة للمنتجات المالية الإسلامية في الغالب هي البيئة البنكية أدى ذلك إشكال في هدف وغاية المنتج الإسلامي ،فجاء مفرعا أحيانا من معناه ومقصده، ليحقق غايات ابنك ومقاصده في التمويل المجرد من لوازمه الشرعية، وإن كان قد اخذ الصورة الشرعية في ظاهره، وهذا ما أدى بدوره إلى الإشكال الثالث المتمثل في وسائل الابتكار.

3-**وسائل الابتكار:** انعكست الصورة السابقة الذكر للمنتجات المالية الإسلامية على وسائل ابتكارها وتطويرها ،فاقتصرت تلك الوسائل على ما يمكن أن نغير عنه بالتوقيع أو اللصق لمنتجات مالية تقليدية ولا تكاد ترى منتجا ماليا تقليديا إلا ومعه نسخته الإسلامية ومن هنا ،لم تكن هناك مبادرات لإبداع.

4-**مسؤولية تطوير المنتجات المالية الإسلامية:** اكتفت الهندسة المالية الإسلامية بإدخال تعديلات على المنتجات المالية التقليدية، لتصبح أكثر إيفاء بالمقاصد والضوابط الشرعية ولعل السبب الرئيسي في ذلك ،هو أن تطبيق الهندسة المالية الإسلامية وعملية تتميتها أُلقيت على عاتق البنوك، الأمر الذي انجر عنه تجاهل كلي لحقيقة مفادها، فعمل البنوك لا يتم إلا بتوافر إطار متوافر إطار متكامل تتفاعل ضمنه كل من :البنوك والمؤسسات المالية والسوق المالي والبنك المركزي والمتعاملين الاقتصاديين، وعليه فإن عملية إخراج المنتجات المالية الإسلامية من نطاق التقليد إلى نطاق الابتكار ،مرهون بتكاليف جهود كل الأطراف المتداخلة في المنظومة السابقة، وخاصة بعد ما توضح أن تقييد المنتجات المالية الإسلامية بالرباط الديني لا يعتبر عائقا في حد ذاته ،بل على العكس يمكن استخدامه كميزة لجلب رؤوس الأموال من العملاء المسلمين وغير المسلمين، لاسيما بعد فقدانهم الثقة بالنظام المالي التقليدي ومنتجاته المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية.¹

الفرع الثاني: تحديات تطوير المنتجات المالية الإسلامية: رغم تطور التمويل الإسلامي في كثير من النواحي، إلا أن هناك مناطق عدة تفرض تحديات لتطوير صناعة الهندسة المالية الإسلامية

¹ محمد الامين خنيوة و حنان علي موسى ، مرجع سابق، ص 656.

(المنتجات المالية الإسلامية)، في البلدان المسلمة وعلى النطاق العالمي ومن بين هذه التحديات ما يلي¹:

1: التوافق الشرعي: هو الذي يقترح خلاله الكثير أجدار معيار موحد للقرارات الشرعية عبر تأسيس مجلس استشاري شرعي مركزي للصناعة، لكن علماء الشريعة يقولون أن المعيار قد يخلق الكثير من الصلابة ويكتم مبادرات نمو تطوير المنتجات.

2: تطوير المنتج والابتكار: وفي هذا النطاق، توفر الأسواق المالية الناجحين للاعبين في السوق ضمن عوامل أخرى، سلسلة واسعة من المنتجات للاستثمار فيها، الأمر الذي يوفر مرونة ملائمة للمستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية، والمر ذاته ينطبق على الأسواق المالية الإسلامية لتصبح ناجحة يجب أن توفر هي الأخرى لاعبي سوق مع سلسلة من المنتجات التي تلبي احتياجات المستثمرين، وهذا تحد آخر يواجه الصناعة، لأن عملية تطوير المنتج في التمويل الإسلامي يجب أن تمر خلال عملية مشددة جدا من المراجعة الشرعية تأييد علماء الشريعة.

3: نظام سوق الأعمال: إذ أن البنوك الإسلامية تعمل البنوك التقليدية بالطريقة ذاتها التي تعمل بها البنوك التقليدية وبالتالي تعتمد هي الأخرى على السيولة، والتزامات الاستحقاق ذات الأجل القصير لتمويل نمو الأصول.

4: المصادقية والثقة: وهذان التحديان في التمويل الإسلامي يبرزان ضمن حملة من القضايا الواقعية المندمجة بمجموعة معتقدات مسيئة لفهم الاستلام، فهناك من يرون في صناعة التمويل الإسلامي قناة لتمويل الإرهاب وموطنا لغسل الأموال وهو أمر عار عن الصحة، إضافة إلى المشاكل المحيطة بعدم وجود شفافية، والصعوبة في قياس القضايا، ومهارات الإدارة الضعيفة التي تعتبر من ضمن القضايا التي سيسعى التمويل الإسلامي لمعالجتها ولذلك لتعزيز مصداقيته.

¹ قندوز عبد الكريم ومداني أحمد، مرجع سابق، 17.

ولعل تأسيس مؤسسات بنية تحتية في التمويل الإسلامي مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو فطرة في الاتجاه الصحيح للإشارة إلى أن صناعة الحرفة الإسلامية لا تخلو من معايير حكومة الشركات ذات المصادقية.

5: **المنافسة وكفاءة: التكلفة:** يمثل تحدي مهما للمؤسسات المالية الإسلامية من حيث الخبرة الكبيرة والشبكات الأوسع والحجم الاقتصادي في السوق العالمي للمؤسسات المالية التقليدية، وهي مميزات تنافسية مهمة تتفوق بها التقليدية على الإسلامية إضافة إلى هذا، تعاني المؤسسات التقليدية التي لديها نوافذ إسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية على حد سواء من مشكلة أخرى، هي تكلفة عمليات التشغيل العالية للمعاملات المالية الإسلامية¹.

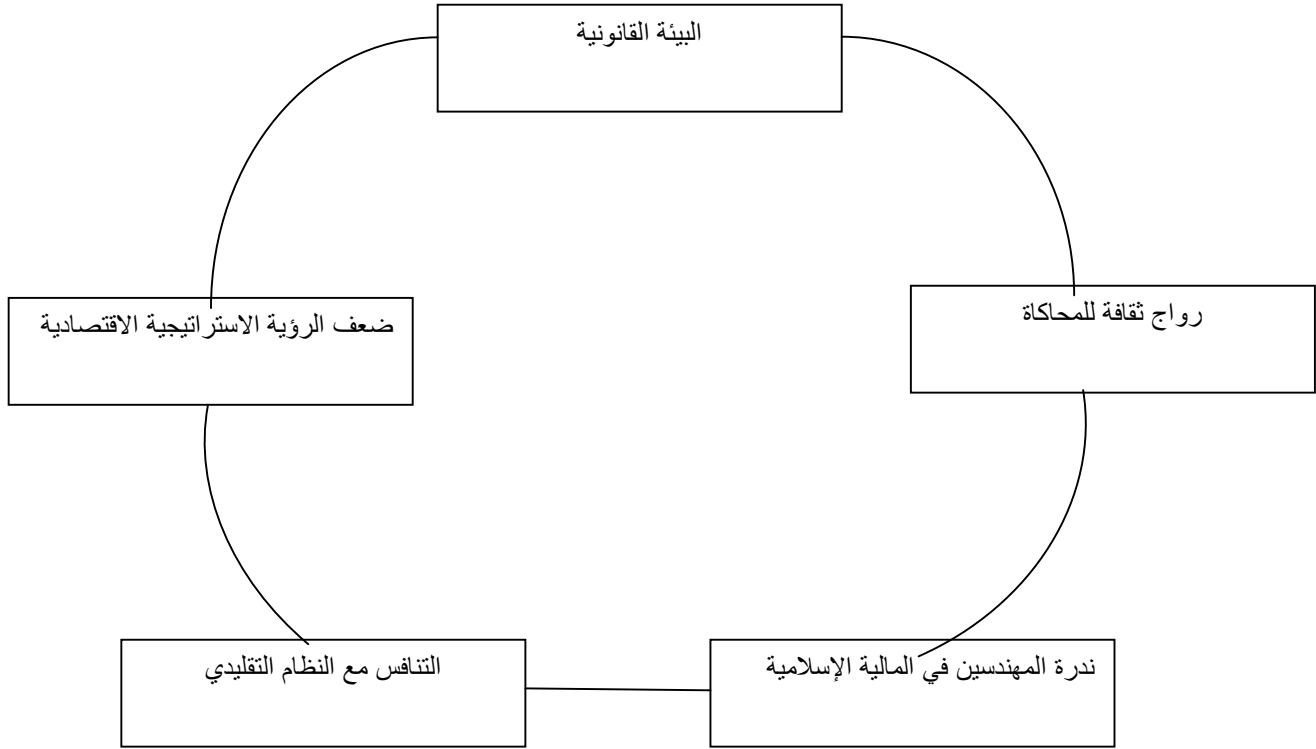
- 6: **الموارد البشرية:** وهي واحدة ضمن أكثر المسائل الإدارية المزعجة لمنتجات التمويل الإسلامي بسبب فقدان الخبرات المدربة والمؤهلة من حيث المعرفة الضرورية بالصيرفة الإسلامية والتوافق مع الشريعة، وقد تنامي عددهم إلى نحو 250 ألف موظف نصفهم في منطقة الشرق الأوسط، 5 في المائة خلفيتهم المالية من المصرفية التقليدية، وأعاقت هذه المسألة الجهود الحثيثة الرامية لتطوير هذه المنتجات، ونتج عنها في مرات عدة خسائر تشغيلية، ويمكن النظر للموارد البشرية من جهة كمنافسة جوهرية للمصرف.

- 7: **التسويق:** يعتبر تسويق المنتجات المصرفية الإسلامية تحدياً آخر، خاصة بالنسبة لنمو قاعدة عملاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، من غير المستغرب أن تجد إقبال المسلمين على المنتجات المالية الإسلامية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة ضئيلاً، بسبب عدم فهم الصناعة والافتقار لمعرفة المنتجات².

¹ قندوز عبد الكريم ومداني أحمد، مرجع سابق، ص 17.

² قندوز عبد الكريم ومداني أحمد، مرجع سابق، ص 17-18.

الشكل (2): المنتجات المالية الإسلامية: تحديات ابتكار



المصدر: يونس صوالحي، المنتجات المالية الإسلامية بين المحاكاة والابتكار، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف، 5 ماي 2014، ص17.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية على عينة من
البنوك التجارية بولاية المسيلة

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

تمهيد :

بعد التطرق الى القسم النظري الذي يتناول الإطار المفاهيمي لكل من البنوك التجارية والمنتجات المالية الإسلامية نجد من الضروري أن أقوم بدراسة ميدانية لتحديد مدى قابلية البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية، وأخذت كنموذج لدراسة الحالة عينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة (BDL-BADR-BEA) بحيث سوف نتطرق الى التعريف بالوكالة البنكية محل الدراسة ثم بعد ذلك تحليل الاستبيان، بعدها الخروج بنتائج.

وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مجتمع الدراسة ودراسة الصدق والثبات.

المبحث الثاني: تحليل واختبار الفرضيات.

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

المبحث الأول: مجتمع الدراسة ودراسة الصدق الثبات.

المطلب الأول: الوكالات البنكية محل الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الإداريين العاملين في الوكالات البنكية العمومية التالي ذكرهم بولاية المسيلة. ولصعوبة تحديد عدد الموظفين في هذه الوكالات حددنا عينة الدراسة عشوائيا ب 36 موظفا إداريا في هذه الوكالات ، وفي ما يلي استعراض موجز للوكالات محل الدراسة¹.

البنك الخارجي الجزائري (BEA) أنشئ بموجب المرسوم رقم 67 - 204 بتاريخ 1967/10/11.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية: (BADR) تأسس بالمرسوم رقم 206 / 82 في 1982 / 03/13.

بنك التنمية المحلية: (BDL) تأسس بالمرسوم رقم 85/85 في 1985/04/30.

المطلب الثاني: فرضيات الدراسة

الفرضية العامة

هناك قابلية للتعامل بالمنتجات المالية الاسلامية في البنوك التجارية الجزائرية تتفرع الى :

الفرضية الفرعية 01 :

الفرضية الصفرية (H_0) : نشاط البنوك التجارية الجزائرية وخدماتها، لا تلقى رضا من زبائنها عند مستوى الدلالة 0.05

الفرضية البديلة (H_1): نشاط البنوك التجارية الجزائرية وخدماتها، تلقى رضا من زبائنها عند مستوى الدلالة 0.05 .

الفرضية الفرعية 02 :

الفرضية الصفرية (H_0) : اعتماد البنوك التجارية الجزائرية المنتجات المالية الاسلامية لا يحسن الأنشطة التمويلية ، عند مستوى الدلالة عند مستوى الدلالة 0.05

الفرضية البديلة (H_1): اعتماد البنوك التجارية الجزائرية المنتجات المالية الاسلامية يحسن الأنشطة التمويلية، عند مستوى الدلالة عند مستوى الدلالة 0.05

الفرضية الفرعية 03 :

تاريخ الاطلاع 2017/04/17 - iefpedia.com/arab/up-content-¹

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

الفرضية الصفرية (H_0): ليس لدى للبنوك التجارية الجزائرية الاستعداد التام للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية، عند مستوى الدلالة 0.05

الفرضية البديلة (H_1): لدى البنوك التجارية الجزائرية الاستعداد التام للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية، عند مستوى الدلالة 0.05

المطلب الثالث: الصدق والثبات

الجدول الأول: صدق وثبات عبارات المحور الأول: دور البنوك التجارية من منظور رضا الزبائن على الخدمات المقدمة من طرفها

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون r	النتيجة
1	يشعر الزبائن بالأمان عند تعاملهم مع البنوك التجارية .	0.750**	يوجد ارتباط معنوي (دال)
2	تحظى البنوك التجارية بالسمعة الطيبة.	0.718**	يوجد ارتباط معنوي (دال)
3	تقدم البنوك التجارية خدمات ذات ميزة تنافسية .	0.675**	يوجد ارتباط معنوي (دال)
4	تتميز البنوك التجارية بسرعة تعاملاتها وتسهيلاتهما الممنوحة للزبائن .	0.613**	يوجد ارتباط معنوي (دال)
5	لا ينتظر متعاملوا البنوك التجارية مدة أطول للحصول على الخدمة .	0.770**	يوجد ارتباط معنوي (دال)
6	تهتم البنوك التجارية بانشغالات الزبائن ومشاكلهم.	0.526**	يوجد ارتباط معنوي (دال)
7	تتعامل البنوك التجارية بسرية تامة فيما يخص معلومات زبائنهم.	0.389*	يوجد ارتباط معنوي (دال)
8	يوجد عدد مهم كبير من البنوك التجارية في الجزائر.	0.291	يوجد ارتباط معنوي (دال)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 18

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول: والدرجة الكلية لعباراته وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، حيث قيمة r المحسوبة محصورة بين أعلى قيمة (0.770) وأدنى (0.291) وهي قيم أكبر من القيمة r الجدولية (0.4329) عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية (19) ومنه تعتبر عبارات المحور الأول: دور البنوك التجارية من منظور رضا الزبائن على الخدمات المقدمة من طرفها صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

الجدول الثاني: صدق وثبات عبارات المحور الثاني: المنتجات المالية الإسلامية وأنشطة التمويل

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

المحور 2			
النتيجة	معامل الارتباط بيرسون r	الفقرة	
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0.799**	المنتجات المالية الإسلامية هي الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.	1
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0.793**	المنتجات المالية الإسلامية هي الملازمة للتمويل في البيئة الاقتصادية الجزائرية.	2
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0.513**	عدم وجود معدل للفائدة في المنتجات المالية الإسلامية يحفز التعامل بها.	3
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0.782**	تفعيل التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية يساهم في استغلال الأموال المكتنزة عن لفائدة – الربا.	4
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0.721**	تتلاءم المنتجات المالية الإسلامية مع الثقافة المالية الجزائرية	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 18

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني: المنتجات المالية الإسلامية وأنشطة التمويل والدرجة الكلية لعباراته وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، حيث قيمة r المحسوبة محصورة بين أعلى قيمة (0.799) وأدنى (0.513) وهي قيم أكبر من القيمة الجدولية (0.4329) عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 19) ومنه تعتبر عبارات المحور الثاني صادقة ومتسقة داخلياً، لما وضعت لقياسه.

قاعدة : إذا كانت r المحسوبة أكبر من r الجدولية ، فإنه يوجد ارتباط معنوي

الجدول الثالث: صدق وثبات عبارات المحور الثالث: مدى استعداد البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية

المحور 3			
النتيجة	معامل الارتباط بيرسون r	الفقرة	
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0.388*	يوجد لدى البنوك التجارية توجه لاستغلال المنتجات المالية الإسلامية	1
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0.400*	توجد لدى البنوك التجارية معرفة كافية بالمنتجات المالية الإسلامية وأهميتها.	2
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0.628**	توجد قيود مفروضة على عمليات التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية الصيرفة الإسلامية	3
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0.796**	يمكن للبنوك التجارية التعامل بـ بيع المساومة	4
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0.810**	يمكن للبنوك التجارية التعامل بـ بيع المراجعة	5
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0.809**	يمكن للبنوك التجارية التعامل بـ الاستصناع	6
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0.829**	يمكن للبنوك التجارية التعامل بـ الاستثمار بالمضاربة	7
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0.737**	يمكن للبنوك التجارية التعامل بـ الاستثمار بالمشاركة	8
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0.749**	يمكن للبنوك التجارية التعامل بـ الإجارة	9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 18

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث: مدى استعداد البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية والدرجة الكلية لعباراته وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، حيث قيمة r المحسوبة محصورة بين أعلى قيمة (0.829) وأدنى (0.388) وهي قيم أكبر من القيمة r الجدولية (0.4329) عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (19) ومنه تعتبر عبارات المحور الثالث صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

ثانياً/- صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة:

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- 1- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.
- 2- المتوسط الحسابي: وهو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الفرضي المقدر ب (03) لأن التقييط يتراوح من (01) الى (05)، وهو يساعد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط.
- 3- الانحراف المعياري: وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو بعد، والتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة كلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز الإجابات وعدم تشتتها، وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية وجودة، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات أو الفقرات لصالح الأقل تشتتاً عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينها.
- 4- اختبار (One Sample T test) للعينة الواحدة: ويستخدم هذا الاختبار بغرض التأكد من مدى وجود دلالة إحصائية في إجابات المستقضي منهم لاختبار فرضيات الدراسة، حيث يقارن الأوساط الحسابية لعينة الدراسة بقيمة وسط حسابي الفرضي 03، إذ يتم احتساب قيمة (T) واستخراج مستوى دلالتها.
- 5- معامل ألفا كروم باخ لقياس الثبات. ومعامل الارتباط بيرسون لقياس الصدق الاتساق الداخلي والبنائي لأداة الدراسة.

06- اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-Wilk) : لمعرفة نوع توزيع بيانات العينة

جدول (4): يوضح صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

	محاور الاستبيان	الاستمارة	النتيجة
1	دور البنوك التجارية من منظور رضا الزبائن على الخدمات المقدمة من طرفها	0.562**	يوجد ارتباط معنوي(دال)
2	المنتجات المالية الإسلامية وأنشطة التمويل	0.738**	يوجد ارتباط معنوي(دال)
3	مدى استعداد البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية	0.846**	يوجد ارتباط معنوي(دال)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 18

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل المحور والمعدل الكلي لعبارات الاستبيان دالة إحصائية ، حيث قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية (0.4329) ومنه تعتبر محاور صادقة ومتسقة ، لما وضعت لقياسه ثبات وصدق أداة الدراسة:

ثبات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان؛ أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى، أن ثبات الاستبيان؛ يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة، عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا كروم باخ (Cronbach's Alpha)، كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (5): قيمة ألفا كروم باخ لأداة الدراسة

	محاور الاستبيان	الاستمارة	النتيجة
1	دور البنوك التجارية من منظور رضا الزبائن على الخدمات المقدمة من طرفها	0.733	يوجد ارتباط معنوي(دال)
2	المنتجات المالية الإسلامية وأنشطة التمويل	0.774	يوجد ارتباط معنوي(دال)
3	مدى استعداد البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية	0.854	يوجد ارتباط معنوي(دال)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 18

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كروم باخ لكل محاور الاستبيان:

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

المحور الأول: دور البنوك التجارية من منظور رضا الزبائن على الخدمات المقدمة من طرفها بلغ 0.733.

المحور الثاني: المنتجات المالية الإسلامية وأنشطة التمويل بلغ 0.774

المحور الثالث: مدى استعداد البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية بلغ 0.854.

وهي معاملات مرتفعة، وكذلك معامل ألفا لجميع عبارات الاستبيان معا بلغ (0.843) وهذا يدل على أن لأداة الدراسة ذات ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

تجدر الإشارة الى أن معامل الثبات ألفا كروم باخ، تتراوح بين (0-1)، وكلما اقترب من الواحد؛ دل على وجود ثبات عال، وكلما اقترب من الصفر؛ دل على عدم وجود ثبات. وان الحد الأدنى المتفق عليه لمعامل ألفا كروم باخ هو : 0.6 .

جدول رقم (06) يبين توزيع عدد الاستثمارات حسب كل وكالة بنكية

وكالة	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المسترجعة	النسب المئوية للمسترجعة %
وكالة بنكية	BADR	16	44.44%
	BDL	12	33.33%
	BEA	12	22.22%
المجموع	40	36	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 18

جدول رقم (7) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات المعلومات الشخصية

النسبة %	التكرار		
52.8	19	ذكر	01 الجنس
47.2	17	أنثى	
41.7	15	20-30	02 العمر
44.4	16	31-40	
11.1	4	41-50	
2.8	1	50 فما فوق	

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

03	المستوى العلمي	ثانوي	5	13.9
		جامعي	28	77.8
		أخرى	3	8.3
04	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	19	52.8
		من 5-10 سنوات	10	27.8
		11-15	4	11.1
		فوق 15	3	8.3
05	المنصب	عون	9	25
		متحكم	16	44.4
		إطار سامي	11	30.6
		المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 18

- الجنس:

نسبة الذكور بلغت 52.80% ونسبة الإناث بلغت 47.20% ويدل على أن العنصر الذكري هو الغالب ولكن ليس بفارق كبير.

2- السن:

بلغت نسبة الأفراد التي تقل أعمارهم عن 30 سنة وتتجاوز 20 سنة 41.7%، وبلغت ونسبة الأفراد التي تتراوح أعمارهم بين 31-40 بلغت 44.4% وهي النسبة الأكبر أي نسبة الشباب أكبر. كما بلغت فئة الأفراد أكبر من بين 41-50 سنة 11.1%. وهي نسبة قليلة جدا. أما فئة 50 سنة فما فوق بلغت 2.8%.

3- المستوى العلمي:

نلاحظ هنا أن نسبة حاملي شهادة جامعية تنصدر الترتيب بنسبة 77.8% وهي نسبة عالية جدا. أما نسبة حاملي الشهادات ثانوي بلغت 13.9%. وتليها المؤهلات الأخرى التي بلغت نسبتها 8.3%.

4- سنوات الخبرة:

كانت نسبة الخبرة لأقل من خمس سنوات هي الأعلى بنسبة 52.8%، ثم 27.8% لخبرة من خمس إلى عشر سنوات ونسبة 11.1% لما بين 11 سنة إلى 15 سنة وأخيرا خبرة فوق 15 سنة بلغت 8.3%.

5- المنصب:

كانت أكبر نسبة لرتبة المتحكم 44.4%، تليها إطار سامي بنسبة 30.6%، ثم عون بنسبة 25%.

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

الجدول (8): القيمة الإحصائية لاختبار التوزيع الطبيعي

مستوى المعنوية Sig	قيمة الاحصائية للاختبار Kolmogorov-Smirnov	
0.377	0.912	المحور 1: دور البنوك التجارية من منظور رضا الزبائن على الخدمات المقدمة من طرفها
0.2	1.073	المحور 2: المنتجات المالية الإسلامية وأنشطة التمويل
0.881	0.587	المحور 3: مدى استعداد البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية
0.569	0.785	الاستمارة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 18

ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن مستوى المعنوية **sig** أكبر من (0.05) لكل من متغيرات الدراسة، مما يدل على إتباع البيانات إجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي ومن ثم سنستخدم الأدوات الإحصائية المعلمة لتحليل إجاباتهم واختبار فرضيات الدراسة، وفيما يلي الأساليب الإحصائية المستخدمة.

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

المبحث الثاني: تحليل واختبار الفرضيات

قبل اختبار الفرضيات نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة من خلال تحليل عبارات كل محور من محاور الاستبيان حيث ارتبطت الفقرات بمقياس ليكرت الخماسي والذي يعبر عن خلاله أفراد العينة عن مدى موافقتهم (اتجاه ورأي إيجابي لأفراد العينة) أو اعدم موافقتهم (اتجاه ورأي سلبي لأفراد العينة)

مجال المتوسط الحسابي	مقياس لكرت	درجة الموافقة	مجال الوزن النسبي
من 01 الى 1.80 درجة	لا أوافق تماما	درجة منخفضة جدا	اقل من 36.00 %
من 1.81 الى 2.60 درجة	لا أوافق	درجة منخفضة	من 36.00 % الى 52.00 %

(لكل عبارة من عبارات الاستبيان ضمن خمس درجات كما يلي :

أوافق تماما أوافق محايد لا أوافق لا أوافق تماما

5	4	3	2	1
---	---	---	---	---

ولتحديد مستويات الموافقة استخدمنا الأدوات الإحصائية التالية :

- المتوسط الحسابي بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول عبارات الاستبيان ومقارنتها.
 - والانحراف المعياري ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركزا لإجابات حول درجة المتوسط الحسابي وعدم تشتتها.
 - المدى لتحديد طول الفئة = (أعلى درجة (موافق بشدة) - أدنى درجة (غير موافق بشدة) / عدد المستويات، وهذا لتحديد اتجاههم نحو كل عبارة هل هم : موافقون بدرجة جدا ،مرتفعة ، موافق نوعا ما ، منخفضة ، مخفضة جدا
 - تحديد طول الفئة باستخدام المدى حيث: $(5 - 1) / 5 = 0.8$ حيث نحصل على مجالات كما يلي :
- الجدول (9):

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

من 2.61 الى 3.40 درجة	محايد	متوسطة	من 52.10 % الى 68.00 %
من 3.41 الى 4.20 درجة	أوافق	درجة مرتفعة	من 68.10 % الى 84.00 %
من 4.21 الى 5 درجة	أوافق تماما	درجة مرتفعة جدا	من 84.10 % الى 100.00 %
5----- % 100 س (الوزن النسبي) = 36.00 % 1.80----- س			

- ترتيب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف معياري بينهما.

المطلب الاول: عرض وتحليل عبارات الاستبيان

الجدول (9): عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول: دور البنوك التجارية من منظور رضا الزبائن على الخدمات المقدمة من طرفها

الانحراف المعياري	المتوسط	
0.60356	3.9167	q1: يشعر الزبائن بالأمان عند تعاملهم مع البنوك التجارية
0.6808	3.7778	q2: تحظى البنوك التجارية بالسمعة الطيبة
0.78629	3.8056	q3: تقدم البنوك التجارية خدمات ذات ميزة تنافسية
0.89443	3.3333	q4: تتميز البنوك التجارية بسرعة تعاملاتها وتسهيلات الممنوحة للزبائن
0.84327	3.4444	q5: لا ينتظر متعاملو البنوك التجارية مدة أطول للحصول على الخدمة
0.68776	3.6111	q6: تهتم البنوك التجارية بانشغالات الزبائن ومشاكلهم
0.7232	4.1389	q7: تتعامل البنوك التجارية بسرية تامة فيما يخص معلومات زبائنهم
0.68255	3.8611	q8: يوجد عدد مهم كبير من البنوك التجارية في الجزائر
0.43893	3.7361	المحور 1: دور البنوك التجارية من منظور رضا الزبائن على الخدمات المقدمة من طرفها

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 1

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 1: "يشعر الزبائن بالأمان عند تعاملهم مع البنوك التجارية": نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط الحسابي بلغ: 3.9167 والانحراف المعياري: 0.60356. وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 1 أي أنه (يشعر الزبائن بالأمان عند تعاملهم مع البنوك التجارية). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 2: "تحظى البنوك التجارية بالسمعة الطيبة": نلاحظ أنها احتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط الحسابي بلغ:

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

3.7778 والانحراف المعياري 0.6808 وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 2 أي انه تحظى البنوك التجارية بالسمعة الطيبة). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 3: "تقدم البنوك التجارية خدمات ذات ميزة تنافسية": نلاحظ أنها احتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.8056 والانحراف المعياري: 0.78629 وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بـ درجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 3 أي انه (تقدم البنوك التجارية خدمات ذات ميزة تنافسية). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 4: "تميز البنوك التجارية بسرعة تعاملاتها وتسهيلاتهما الممنوحة للزبائن": نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثامنة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.3333 والانحراف المعياري 0.89443 وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة متوسطة في إجاباتهم على العبارة رقم 4 أي انه (تميز البنوك التجارية بسرعة تعاملاتها وتسهيلاتهما الممنوحة للزبائن). بدرجة متوسطة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 5: "لا ينتظر متعاملو البنوك التجارية مدة أطول للحصول على الخدمة": نلاحظ أنها احتلت المرتبة السابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.4444 والانحراف المعياري 0.84327 وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 5 أي انه (لا ينتظر متعاملو البنوك التجارية مدة أطول للحصول على الخدمة). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 6: "تهتم البنوك التجارية بانشغالات الزبائن ومشاكلهم: نلاحظ أنها احتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.6111 والانحراف المعياري 0.68776 وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 6 أي انه تهتم البنوك التجارية بانشغالات الزبائن ومشاكلهم). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 7: "تتعامل البنوك التجارية بسرية تامة فيما يخص معلومات زبائنها": نلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 4.1389 والانحراف المعياري: 0.7232 وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 7 أي انه (البنوك التجارية تتعامل بسرية تامة فيما يخص معلومات زبائنها). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 8: "يوجد عدد مهم كبير من البنوك التجارية في الجزائر". نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.8611 والانحراف المعياري: 0.68255 وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 8 أي انه (يوجد عدد مهم كبير من البنوك التجارية في الجزائر). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

الجدول (10): عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات: المحور الثاني المنتجات المالية الإسلامية وأنشطة التمويل

المتوسط	الانحراف المعياري	
3.6111	0.93435	q9: المنتجات المالية الإسلامية هي الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
3.6667	0.82808	q10: المنتجات المالية الإسلامية هي الملائمة للتمويل في البيئة الاقتصادية الجزائرية
3.9722	0.69636	q11: عدم وجود معدل للفائدة في المنتجات المالية الإسلامية يحفز التعامل بها
3.7778	0.72155	q12: تفعيل التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية يسهم في استغلال الأموال المكتنزة عن الفائدة - الربا -
3.5833	0.84092	q13: تتلاءم المنتجات المالية الإسلامية مع الثقافة المالية الجزائرية
3.7222	0.58608	المحور 2: المنتجات المالية الإسلامية وأنشطة التمويل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 18

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 9: المنتجات المالية الإسلامية هي الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية: "نلاحظ أنها احتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.6111- والانحراف المعياري: 0.93435 وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 9 أي انه (المنتجات المالية الإسلامية هي الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 10: المنتجات المالية الإسلامية هي الملائمة للتمويل في البيئة الاقتصادية الجزائرية: " نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.6667 والانحراف المعياري: 0.82808 وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 10 أي انه (المنتجات المالية الإسلامية هي الملائمة للتمويل في البيئة الاقتصادية الجزائرية ا). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.
- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 11: عدم وجود معدل للفائدة في المنتجات المالية الإسلامية يحفز التعامل بها: " نلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.9722 والانحراف المعياري: 0.69636 وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 11 أي انه (عدم وجود معدل للفائدة في المنتجات المالية الإسلامية يحفز التعامل بها). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.
- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 12: تفعيل التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية يسهم في استغلال الأموال المكتنزة عن الفائدة- الربا- " نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.7778 والانحراف المعياري: 0.72155 وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 12 أي انه (تفعيل التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية يسهم في استغلال الاموال المكتنزة عن الفائدة- الربا-). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.
- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 13: تتلاءم المنتجات المالية الإسلامية مع الثقافة المالية الجزائرية: " نلاحظ أنها احتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.5833 والانحراف المعياري: 0.84092 وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 13 أي انه (تتلاءم المنتجات المالية الإسلامية مع الثقافة المالية الجزائرية). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

الجدول (11): عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات: المحور الثالث: مدى استعداد البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية

الانحراف المعياري	المتوسط	
0.90633	3.25	q14: يوجد لدى البنوك التجارية توجه لاستغلال المنتجات المالية الإسلامية
0.74907	3.1944	q15: توجد لدى البنوك التجارية معرفة كافية بالمنتجات المالية الإسلامية وأهميتها.

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

0.93052	3.3611	q16: توجد قيود مفروضة على عمليات التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية-الصيرفة الإسلامية-
0.73463	3.4444	q17: يمكن للبنوك التجارية التعامل ببيع المساومة
0.84327	3.5556	q18: يمكن للبنوك التجارية التعامل ببيع المراجعة
0.88864	3.1944	q19: يمكن للبنوك التجارية التعامل بالاستصناع
0.83333	3.3611	q20: يمكن للبنوك التجارية التعامل بالاستثمار بالمضاربة-
0.80868	3.4444	q21: يمكن للبنوك التجارية التعامل بالاستثمار بالمشاركة-
0.81015	3.5278	q22: يمكن للبنوك التجارية التعامل بالإجارة-
0.56842	3.3704	المحور 3: مدى استعداد البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 18

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 14: (يوجد لدى البنوك التجارية توجه لاستغلال المنتجات المالية الإسلامية). نلاحظ أنها احتلت المرتبة السابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.25 والانحراف المعياري 0.90633: وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة متوسطة في إجاباتهم على العبارة رقم 14 أي أنه (يوجد لدى البنوك التجارية توجه لاستغلال المنتجات المالية الإسلامية). بدرجة متوسطة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 15: (توجد لدى البنوك التجارية معرفة كافية بالمنتجات المالية الإسلامية وأهميتها). نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثامنة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.1944 والانحراف المعياري 0.74907: وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة متوسطة في إجاباتهم على العبارة رقم 15 أي أنه (توجد لدى البنوك التجارية معرفة كافية بالمنتجات المالية الإسلامية وأهميتها). بدرجة متوسطة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 16: توجد قيود مفروضة على عمليات التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية-الصيرفة الإسلامية-: نلاحظ أنها احتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.3611 والانحراف المعياري 0.93052: وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة متوسطة في إجاباتهم على العبارة رقم 16 أي أنه (توجد قيود مفروضة على عمليات التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية-الصيرفة الإسلامية-). بدرجة متوسطة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 17: يمكن للبنوك التجارية التعامل ببيع المساومة: نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.4444

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

والانحراف معياري: **0.73463** وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 17 أي انه (يمكن للبنوك التجارية التعامل ب بيع المساومة). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 18: يمكن للبنوك التجارية التعامل ب بيع المربحة : نلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: **3.5556** والانحراف معياري: **0.84327** وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 18 أي انه (يمكن للبنوك التجارية التعامل ب بيع المربحة). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 19: (يمكن للبنوك التجارية التعامل بالاستصناع). نلاحظ أنها احتلت المرتبة التاسعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: **3.1944** والانحراف معياري: **0.88864** وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة متوسطة في إجاباتهم على العبارة رقم 19 أي انه (يمكن للبنوك التجارية التعامل ب الاستصناع). بدرجة متوسطة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 20: يمكن للبنوك التجارية التعامل ب الاستثمار بالمضاربة:- نلاحظ أنها احتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: **3.3611** والانحراف معياري: **0.83333** وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة متوسطة في إجاباتهم على العبارة رقم 20 أي انه (يمكن للبنوك التجارية التعامل ب الاستثمار بالمضاربة). بدرجة متوسطة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 21: يمكن للبنوك التجارية التعامل ب -الاستثمار بالمشاركة:- نلاحظ أنها احتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: **3.4444** والانحراف معياري: **0.80868** وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 21 أي انه (يمكن للبنوك التجارية التعامل ب -الاستثمار بالمشاركة-). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 22: يمكن للبنوك التجارية التعامل ب بيع المربحة : نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: **3.5278** والانحراف معياري: **0.81015** وان قيمة المتوسط الحسابي تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

العينة موافقون بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 22 أي انه (يمكن للبنوك التجارية التعامل ببيع المربحة). بدرجة مرتفعة وهذا بنسبة حسب وجهة نظرهم.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

الجدول (12): نتائج تحليل اختبار فرضية المحور الأول

المحور الأول	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق	T المحسوبة	درجة الحرية	sig	القرار
	36	3.7361	0.43893	0.73611	51.071	35	0	دال

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 18

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا:

أن المتوسط الحسابي لـ لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور الأول المتعلق بـ: دور البنوك التجارية من منظور رضا الزبائن على الخدمات المقدمة من طرفها

بلغ ($\bar{X}=3.7361$) وبالانحراف المعياري بلغ ($\delta=0.43893$) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي

($\mu=3$) والفرق بينهما موجب ($\bar{X}-3$) أي أن دور البنوك التجارية من منظور رضا الزبائن على

الخدمات المقدمة من طرفها يرقى الى المستوى المطلوب (مرتفع) ونتائج إجابات العينة دال إحصائيا

حيث أن قيمة (T) المحسوبة ($T_{cal}=51.071$) أكبر من القيمة (T) الجدولية ($T_{tab}=1.684$) ، كما أن

قيمة الاحتمال الخطأ ($P\text{-value}=0.000$ أو $Sig=0.000$) أقل من مستوى الدلالة 0.05 .

الجدول (13): نتائج تحليل اختبار فرضية المحور الثاني: المنتجات المالية الإسلامية وأنشطة التمويل

المحور الثاني	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق	T المحسوبة	درجة الحرية	sig	القرار
	36	3.7222	0.58608	0.72222	38.106	35	0	دال

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 18

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

أن المتوسط الحسابي لـ لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور الثاني المتعلق بـ:
 بلغ ($\bar{x}=3.7222$) وبالانحراف المعياري بلغ ($\delta=0.58608$) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي
 ($\mu=3$) والفرق بينهما موجب $(\bar{X}-3)$ أي أن دور البنوك التجارية من منظور رضا الزبائن على
 الخدمات المقدمة من طرفها يرقى الى المستوى المطلوب (مرتفع) ونتائج إجابات العينة دال إحصائياً
 حيث أن قيمة (T) المحسوبة ($T_{cal}=38.106$) اكبر من القيمة (T) الجدولية ($T_{tab}=1.684$) ،
 كما أن قيمة الاحتمال الخطأ ($P\text{-value}=0.000$ أو $Sig=0.000$) أقل من مستوى الدلالة 0.05 .
 الجدول (14): نتائج تحليل اختبار فرضية المحور الثالث: مدى استعداد البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات
 المالية إسلامية

	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق	T المحسوبة	درجة الحرية	sig	القرار
المحور الثالث	36	3.3704	0.56842	0.37037	35.576	35	0	دال

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 18

أن المتوسط الحسابي لـ لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور الثالث المتعلق
 بـ: بلغ ($\bar{x}=3.3704$) وبالانحراف المعياري بلغ ($\delta=0.56842$) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي
 ($\mu=3$) والفرق بينهما موجب $(\bar{X}-3)$ أي أن دور البنوك التجارية من منظور رضا الزبائن على
 الخدمات المقدمة من طرفها يرقى الى المستوى المطلوب (مرتفع) ونتائج إجابات العينة دال إحصائياً
 حيث أن قيمة (T) المحسوبة ($T_{cal}=35.576$) اكبر من القيمة (T) الجدولية ($T_{tab}=1.684$) ، كما أن
 قيمة الاحتمال الخطأ ($P\text{-value}=0.000$ أو $Sig=0.000$) أقل من مستوى الدلالة 0.05 .

خلاصة:

من خلال توزيع استمارة الاستبيان على عينة الدراسة التي قدرت بـ 36 فرد (مجموعة من مديري
 وموظفي البنوك التجارية لولاية المسيلة)، حصلنا على مجموعة من الآراء قمنا بتعريفها ومعالجتها باستخدام
 برنامج SPSS وبعد عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة، توصلنا الى صحة قبول الفرضية الرئيسية التي

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

وضعناها، وخلصنا الى أنه يوجد تأثير دال إحصائيا لقابلية البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية.

خاتمة

الخاتمة

الخاتمة:

كشف الأزمة المالية العالمية التي مست المؤسسات المالية والمصرفية خاصة البنوك التجارية على مدى هشاشة النظام المالي التقليدي ومنتجاته القائم على سعر الفائدة والاحتكار، والذي كان سببا في ظهور العديد من الأزمات ما أدى إلى البحث عن حلول للخروج من الأزمة بحيث ظهرت العديد من الأصوات المناهضة للنظام الرأسمالي والمطالبة بضرورة إيجاد نظام جديد قائم على أسس ومبادئ أكثر أمنا واستقرارا يجنبها الوقوع في المزيد من الأزمات مستقبلا.

وهذا ما يظهر جليا في تعاملها بالمنتجات المالية الإسلامية القائمة على الأسس والقواعد المنبثقة من الشريعة الإسلامية السمحاء، والتي تضمن الحل الأمثل كون أن لها القدرة على التصدي للآزمات المتتالية التي تتعرض لها البنوك التجارية.

وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها :

نتائج الدراسة:

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال دراسة موضوع "تقييم مدى قابلية البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية -دراسة عينية من البنوك التجارية بولاية المسيلة-"، نعرضها فيما يلي:

1- نتائج البحث المتعلقة بالجانب النظري من الدراسة وتم تناوله في الفصل الأول:

-البنوك التجارية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان.

-تتفرد البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها، مما يخلق فرصا متنوعة للاستثمار .

-المنتجات المالية الإسلامية هي الصيغ والأدوات المتوافقة مع إحكام الشريعة الإسلامية .

-تحقق المنتجات المالية الإسلامية المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية .

الخاتمة

-تعتبر اغلب المنتجات المالية الإسلامية منتجات تقوم على محاكاة منتجات وليدة للبيئة التقليدية، وهو الأمر الذي ينزل بالعمل المالي الإسلامي منزلة العمل المالي التقليدي .

-الصكوك الإسلامية هي عبارة عن وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، يتم إصدارها بأسماء من يكتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، ويشارك المكتتبون حملة هذه الصكوك في نتائج هذا الاستثمار حسب الشروط المتفق عليها والخاصة بكل إصدار، كما أنها قابلة للتداول، ويعتمد إصداره على عقد من العقود الشرعية المعروفة .

2-نتائج البحث المتعلقة بالجانب التطبيقي من الدراسة (اختبار الفرضيات):

مما سبق وبناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، والنتائج المحصلة منه والأدوات الإحصائية المستعملة نجد :

-إن الفرضية الرئيسة صحيحة والتي مفادها أن هناك قابلية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية .

ومنه نستخلص النتائج التالية :

-صحة الفرضية الفرعية الأولى القائلة: بأن نشاط البنوك التجارية الجزائرية وخدماتها تلقى رضا من زبائنها وترقى للمستوى المطلوب .

-صحة الفرضية الفرعية الثالثة إن اعتماد البنوك التجارية الجزائرية المنتجات المالية الإسلامية يحسن الأنشطة التمويلية ويرقى إلى المستوى المطلوب .

--صحة الفرضية الثالثة بأنه لدى البنوك التجارية الجزائرية الاستعداد التام للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية وترقى للمستوى المطلوب.

الخاتمة

الاقتراحات:

- ضرورة توجيه الباحث الاقتصادية إلى الإلمام بدراسة مختلف جوانب المنتجات المالية التقليدية، من أجل التعمق أكثر في البحث عن تقييم الدور الحقيقي لهذه المنتجات في تكرار الأزمات، نظراً لكونها لا تزال محل جدل بين الاقتصاديين

- التطوير والابتكار للمنتجات المالية الإسلامية من أجل ضمان تلبية جميع الطلبات ولكن في ظل الحدود الشرعية.

- الحذر والتقليد الأعمى للمنتجات المالية التقليدية، من أجل تحقيق الربح السريع وإلا سوف يتم الوقوف في نفس المشكلة .

- وضع فتوى شرعية موحدة لكل منتج مالي، لتضمن من خلاله تحقيق المصادقية الشرعية للمنتج.

- تفعيل البحث في التراث الفقهي عن المنتجات المالية الأصيلة التي تعكس المعاملات المالية الإسلامية، والابتعاد ما أمكن عن محاكاة المنتجات المالية التقليدية

-آفاق الدراسة:

لاشك إن هناك العديد من الجوانب التي لم يستوفها البحث ،وهي جوانب ينبغي الاعتناء بها في مجال دور المنتجات المالية الإسلامية في التصدي للآزمات المالية ،والتتي نرى أنها تشكل مواضيع بحث مستقبلية نذكر منها ما يلي :

-تقييم ظاهرة تحول البنوك التجارية للصرفة الإسلامية.

-كيفية الاستفادة من المنتجات المالية الإسلامية من خلال البحث في مصادرها وطرق استخدامها بالطريقة التي تضمن سلامتها.

-دراسة مقارنة بين المنتجات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية ،كمحاولة لعلاج الآزمات المالية .

ولا يسعنا في النهاية إلا أن نسال الله عز وجل إن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته .

قائمة

المصادر

والمراجع

أولاً: الكتب.

1. بشير علي خلاط، مشروع المنتجات المالية والأدوات المالية في الفقه الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 2008.
2. زياد سليم رمضان، البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان-الأردن، 1996.
3. سامي يوسف كمال محمد، الصكوك الإسلامية (الأزمة-المخرج)، ط1، مصر، 2010.
4. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2006.
5. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك -تحليل العائد والمخاطر-، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
6. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2006.
7. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، جدة، 2004.
8. عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2013.
9. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
10. عبد الهادي الفضلي، معاملات البنوك التجارية، مركز الفقهة للدراسات والبحوث الفقهية، ط1، السعودية.
11. محمد عبد الفتاح الصرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007.
12. مدحت إسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين، دار الأمل للنشر والتوزيع، أريد-الأردن، 2010.

ثانيا: المذكرات والأطروحات.

1. أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك -دراسة حالة شركات الأشغال العامة والطرق-، مذكرة ماجستير -تخصص: بنوك وتأمينات-، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.
2. آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية -دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية-، رسالة ماجستير في العلوم التجارية -تخصص: دراسات مالية ومحاسبة معمقة-، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.
3. بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - دراسة حالة البنوك الفرنسية-، مذكرة ماجستير -تخصص: مالية دولية-، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.
4. بونقاب مختار، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية -دراسة حالة مالية إسلامية مبتكرة لعينة من المؤسسات المالية الإسلامية (خلال فترة 2008/2007)-، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011.
5. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية - العمومية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.
6. خاطر سعدية، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة ماجستير -تخصص: اقتصاد دولي-، جامعة محمد بن محمد، وهران، 2015/2014.
7. زقير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي -دراسة حالة الجهاز المصرفي في الجزائر-، مذكرة ماجستير -تخصص: نقود وتمويل-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.

8. ساسية جدي، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المالية -دراسة حالة ماليزيا والسودان-، مذكرة ماجستير -تخصص: أسواق مالية وبورصات-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
9. شافية كتاف، دور الأدوات الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية -دراسة تطبيقية لتجارب الأسواق المالية العربية والإسلامية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.
10. العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير - تخصص: بنوك وتأمينات-، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.
11. محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية -دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية-، تخصص: إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012.
12. مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك البركة والبنك القرض الشعبي الجزائري-، مذكرة ماجستير -تخصص: مالية دولية-، جامعة محمد بن محمد، وهران: 2012/2001.
13. نادية عبد الرحيم، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير -تخصص: نقود وبنوك-، جامعة الجزائر 3 - الجزائر-، 2011/2010.
14. نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق -دراسة حالة سوق المالي الإسلامي في ماليزيا-، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، غزة، 2007.

ثالثاً: البحوث والملتقيات.

1. بوعافية رشيد وإبراهيم مزيود، الهندسة المالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية "النظام الإسلامي نموذجياً"، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 05-06 ماي 2009.

2. قندوز عبد الكريم ومداني أحمد، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المالي الإسلامي نموذجياً"، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 05-06 ماي 2009.

3. محمد كريم قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي ... ورهانات المستقبل، غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011.

4. معطى الله خير الدين وشرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، قالمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

رابعاً: المجلات.

1. جمال لعامرة، المنتجات المالية كتطبيقات للعقود في الصناعة المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية "بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية"، سطيف، يومي 05-06 ماي 2014.

2. صفية أحمد أبو بكر، الصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، جمهورية مصر العربية، 31 مايو - 03 يونيو 2009.

3. عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي، مجلة الملك عبد العزيز، العدد 2، المجلد 20، 2007.

4. فتح عبد الرحمن محمد الصالح، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة الحالية السودانية، بحث مقدم إلى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، 05-06 أبريل 2012.

5. محمد الأمين خنوة وحنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الدولي، الواقع ... ورهانات المستقبل، غرداية، 22-02-2011.

6. محمد الأمين خنوة وحنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، 2011.

7. نغم حسين نعمة ورغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 02، المجلد 12، 2010.

8. نوال عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية، تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية -البحرين-، مجلة الباحث، العدد 09، ورقة.

9. يونس صوالحي، المنتجات المالية الإسلامية بين المحاكاة والابتكار، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، سطيف، 05-06 ماي 2014.

سادسا: المواقع الإلكترونية.

<http://www.islamifn.com/basic/muntagat.htm/13.30/08/10/2016>.

الخلاصة

الملحق 01: استمارة الاستبيان

البيانات الشخصية:

- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- العمر: من 20 إلى 30 ☐ من 31 إلى 40 ☐ من 41 إلى 50 ☐ من 50 وما فوق ☐
- المستوى العلمي: ابتدائي ومتوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ آخر ☐
- سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 - 10 ☐ من 11 - 15 ☐ فوق 15 ☐
- المنصب الوظيفي: عون ☐ متحكم ☐ إطار سامي ☐

بيانات خاصة بالموضوع:

المحور الأول: دور البنوك التجارية من منظور رضا الزبائن على الخدمات المقدمة من طرفها.

المقياس					العبارة
موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	
					1- يشعر الزبائن بالأمان عند تعاملهم مع البنوك التجارية.
					2- تحظى البنوك التجارية بالسمعة الطيبة.
					3- تقدم البنوك التجارية خدمات ذات ميزة تنافسية.
					4- تتميز البنوك التجارية بسرعة تعاملاتها وتسهيلات الممنوحة للزبائن.
					5- لا ينتظر متعاملو البنوك التجارية مدة أطول للحصول على الخدمة .
					6- تهتم البنوك التجارية بانشغالات الزبائن ومشاكلهم.
					7- تتعامل البنوك التجارية بسرية تامة فيما يخص معلومات زبائنهم.
					8- يوجد عدد مهم كبير من البنوك التجارية في الجزائر.

الملحق 01: استمارة الاستبيان

المحور الثاني: المنتجات المالية الإسلامية وأنشطة التمويل:

المقياس					العبارة
موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	
					1- المنتجات المالية الإسلامية هي الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
					2- المنتجات المالية الإسلامية هي الملائمة للتمويل في البيئة الاقتصادية الجزائرية.
					3- عدم وجود معدل للفائدة في المنتجات المالية الإسلامية يحفز التعامل بها.
					4- تفعيل التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية يسهم في استغلال الأموال المكتنزة عن الفائدة -الربا-
					5- تتلائم المنتجات المالية الإسلامية مع الثقافة المالية الجزائرية.

المحور الثالث: مدى استعداد البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية

المقياس					العبارة
موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	
					1- يوجد لدى البنوك التجارية توجه لاستغلال المنتجات المالية الإسلامية
					2- توجد لدى البنوك التجارية معرفة كافية بالمنتجات المالية الإسلامية وأهميتها.
					3- توجد قيود مفروضة على عمليات التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية -الصيرفة الإسلامية-
					4- يمكن للبنوك التجارية التعامل بـ -بيع المساومة-
					5 - يمكن للبنوك التجارية التعامل بـ - بيع المربحة-
					6- يمكن للبنوك التجارية التعامل بـ - الاستصناع -
					7- يمكن للبنوك التجارية التعامل بـ - الاستثمار بالمضاربة -
					8- يمكن للبنوك التجارية التعامل بـ - الاستثمار بالمشاركة -
					9- يمكن للبنوك التجارية التعامل بـ - الإجارة -

وشكرا لتعاونكم معنا في هذا العمل.

ملحق 02: مخرجات spss

الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ذكر	19	52.8	52.8	52.8
أنثى	17	47.2	47.2	100.0
Total	36	100.0	100.0	

السن

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 20-30	15	41.7	41.7	41.7
31-40	16	44.4	44.4	86.1
41-50	4	11.1	11.1	97.2
50 فما فوق	1	2.8	2.8	100.0
Total	36	100.0	100.0	

المستوى

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ثانوي	5	13.9	13.9	13.9
جامعي	28	77.8	77.8	91.7
أخرى	3	8.3	8.3	100.0
Total	36	100.0	100.0	

الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 5 سنوات	19	52.8	52.8	52.8
من 5-10 سنوات	10	27.8	27.8	80.6
11-12	4	11.1	11.1	91.7
فوق 15	3	8.3	8.3	100.0
Total	36	100.0	100.0	

ملحق 02: مخرجات spss

المنصب

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid عون	9	25.0	25.0	25.0
متحكم	16	44.4	44.4	69.4
إطار سامي	11	30.6	30.6	100.0
Total	36	100.0	100.0	

Correlations

	المحور 1
q1 Pearson Correlation	.750**
Sig. (2-tailed)	.000
N	36
q2 Pearson Correlation	.718**
Sig. (2-tailed)	.000
N	36
q3 Pearson Correlation	.675**
Sig. (2-tailed)	.000
N	36
q4 Pearson Correlation	.613**
Sig. (2-tailed)	.000
N	36
q5 Pearson Correlation	.770**
Sig. (2-tailed)	.000
N	36
q6 Pearson Correlation	.526**
Sig. (2-tailed)	.001
N	36
q7 Pearson Correlation	.389*
Sig. (2-tailed)	.019
N	36
q8 Pearson Correlation	.291
Sig. (2-tailed)	.085
N	36

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق 02: مخرجات spss

Correlations

		المحور 2
q9	Pearson Correlation	.799**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	36
q10	Pearson Correlation	.793**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	36
q11	Pearson Correlation	.513**
	Sig. (2-tailed)	.001
	N	36
q12	Pearson Correlation	.782**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	36
q13	Pearson Correlation	.721**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	36

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		المحور 3
q14	Pearson Correlation	.388*
	Sig. (2-tailed)	.019
	N	36
q15	Pearson Correlation	.400*
	Sig. (2-tailed)	.016
	N	36
q16	Pearson Correlation	.628**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	36
q17	Pearson Correlation	.796**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	36
q18	Pearson Correlation	.810**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	36

ملحق 02: مخرجات spss

q19	Pearson Correlation	.809**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	36
q20	Pearson Correlation	.829**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	36
q21	Pearson Correlation	.737**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	36
q22	Pearson Correlation	.749**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	36

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
COMPUTE الاستمارة=MEAN(q1 to q22).
EXECUTE.
CORRELATIONS
/VARIABLES=الاستمارة المحور 1 المحور 2 المحور 3
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Notes

Output Created		WAT 15:33:24 2017-13 ماي
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	36
	File	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.

ملحق 02: مخرجات spss

Syntax	CORRELATIONS /VARIABLES=الاستمارة1 المحور2المحور3 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.		
Resources	Processor Time	00:00:00.016	
	Elapsed Time	00:00:00.008	

[DataSet0]

Correlations					
		الاستمارة	المحور1	المحور2	المحور3
الاستمارة	Pearson Correlation	1	.562**	.738**	.846**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	36	36	36	36
المحور1	Pearson Correlation	.562**	1	.176	.142
	Sig. (2-tailed)	.000		.304	.408
	N	36	36	36	36
المحور2	Pearson Correlation	.738**	.176	1	.527**
	Sig. (2-tailed)	.000	.304		.001
	N	36	36	36	36
المحور3	Pearson Correlation	.846**	.142	.527**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.408	.001	
	N	36	36	36	36

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.733	8

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.774	5

Reliability Statistics

ملحق 02: مخرجات spss

Cronbach's Alpha	N of Items
.854	9

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	المحور 1	المحور 2	المحور 3	الاستمارة
N	36	36	36	36
Normal Parameters ^{a,b}				
Mean	3.7361	3.7222	3.3704	3.5833
Std. Deviation	.43893	.58608	.56842	.38470
Most Extreme Differences				
Absolute	.152	.179	.098	.131
Positive	.104	.179	.098	.112
Negative	-.152-	-.125-	-.097-	-.131-
Kolmogorov-Smirnov Z	.912	1.073	.587	.785
Asymp. Sig. (2-tailed)	.377	.200	.881	.569

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q1	36	3.9167	.60356	.10059
q2	36	3.7778	.68080	.11347
q3	36	3.8056	.78629	.13105
q4	36	3.3333	.89443	.14907
q5	36	3.4444	.84327	.14055
q6	36	3.6111	.68776	.11463
q7	36	4.1389	.72320	.12053
q8	36	3.8611	.68255	.11376
المحور 1	36	3.7361	.43893	.07315

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q9	36	3.6111	.93435	.15573
q10	36	3.6667	.82808	.13801
q11	36	3.9722	.69636	.11606
q12	36	3.7778	.72155	.12026
q13	36	3.5833	.84092	.14015
المحور 2	36	3.7222	.58608	.09768

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
--	---	------	----------------	-----------------

ملحق 02: مخرجات spss

q14	36	3.2500	.90633	.15105
q15	36	3.1944	.74907	.12485
q16	36	3.3611	.93052	.15509
q17	36	3.4444	.73463	.12244
q18	36	3.5556	.84327	.14055
q19	36	3.1944	.88864	.14811
q20	36	3.3611	.83333	.13889
q21	36	3.4444	.80868	.13478
q22	36	3.5278	.81015	.13503
المحور 3	36	3.3704	.56842	.09474

T-TEST

/TESTVAL=0

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=الاستمارة 3 المحور 2 المحور 1 المحور

/CRITERIA=CI (.95) .

T-Test

Notes

Output Created	WAT 16:14:11 2017-13 ماي	
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	36
	File	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.

ملحق 02: مخرجات spss

Syntax	T-TEST /TESTVAL=0 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=المحور1 المحور2 الاستمارة 3 المحور /CRITERIA=CI(.95).		
Resources	Processor Time	00:00:00.000	
	Elapsed Time	00:00:00.005	

[DataSet0]

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور1	36	3.7361	.43893	.07315
المحور2	36	3.7222	.58608	.09768
المحور3	36	3.3704	.56842	.09474
الاستمارة	36	3.5833	.38470	.06412

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحور1	51.071	35	.000	3.73611	3.5876	3.8846
المحور2	38.106	35	.000	3.72222	3.5239	3.9205
المحور3	35.576	35	.000	3.37037	3.1780	3.5627
الاستمارة	55.888	35	.000	3.58333	3.4532	3.7135

الملخص:

يعتبر انتقال البنوك التجارية من التعامل المحضور شرعا (المنتجات التقليدية المحضورة) إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية (المنتجات المالية الإسلامية)، مصدر أكثر أمنا، وبالتالي تحقيق الاستقرار والاستمرارية لمجابهة الأزمات المالية التي عصفت بها.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة وتقسيم مدى قابلية البنوك التجارية للتعامل بالمنتجات المالية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قمت بدراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة معتمدة في ذلك على الاستبيان وقد أثبتت نتائج نتائج هذه الدراسة أن البنوك التجارية محل الدراسة لها قابلية للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية كبديل شرعي للمنتجات المالية التقليدية.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية، المنتجات المالية التقليدية، المنتجات المالية الإسلامية.

Résume :

Le changement de translation des banques commerciales entre le transaction élicite (les produits financiers traditionnelles et le transaction licite selon la loi islamique (les produits financiers islamique) présente une source plus sécurisée pour rassurer la stabilité et durabilité pour faire face aux crises islamique.

Le but de cette études c'est pour évaluer l'ampleur de l'acceptation des banques commerciales pour la transaction on des produits islamique. Et pour réaliser ce but j'ai fait une étude sur une banque commerciale (échantillon à méa pos ; sila en utilisant des questionnaires).les résultat de ces questionnaire ont montré que les banques commerciales accepte la transaction avec les produits financière islamique comme alternative licite à son homologue traditionnelles.

Les mouts clés : les banques commerciales, les produits financiers traditionnelles, les produits financiers islamique.

تشكرات

الحمد والشكر لله، الذي وفقنا لأداء هذا العمل المتواضع

وما كنا لنبلغه لولا فضله.

إلى خير الوجود عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

أتقّد بالشكر والتقدير إلى الأستاذ " بدروني عيسى "

المشرف على عملي هذا، والذي لم يبخل بوقته الثمين، ولا

بنصائحه القيمة الصائبة التي عملت على بلورته أفكار

الدراسة وتوجيهها بدقة إلى أن أخذت شكلها النهائي.

وكل من كان لي سندا في اتمام هذا البحث.

كما أشكر كافة هيئة التدريس في قسم العلوم التجارية.